No. 7481 الثلاثاء ٢٠٢١/٢/٩

الانصات المركزي

شؤون عراقية.. شؤون إيرانية.. شؤون سورية.. شؤون عالمية.. ضد [illegible] سياسية

اليومي لقضية [illegible]ستان والعراق والمنطقة والعالم

Website: pukmedia/[illegible]nsat | Email: [illegible]n@gmail.com | faceb[illegible]

في ذكرى المرافعة التاريخية أمام مجلس الحكم

التعامل مع كركوك بما يحفظ التآخي وينصف التاريخ وحقوق الكرد المشروعة

الانصات المركزي

رصد توثيقي يومي
يصدره مركز الرصد والمتابعة
بمكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني
-السنة 26-

رئيس التحرير:
محمد شيخ عثمان

لقراءة وتحميل العدد يوميا
www.pukmedia.com/ensat
facebook: ensat.puk

هيئة التحرير:
دياري هوشيار خال
ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري
شوقي عثمان امين
هه لو ياسين حسين

الاشراف اللغوي:
عبدالله علي سعيد

المطبعة:
احمد غريب- ژيار جمال

للاشتراك و إرسال مساهماتكم
Email:ensatmagazen@gmail.com
Mobile: 07701564347
العنوان: السليمانية - رزكاري

الانصات المركزي

يومية اخبارية تحليلية، تصدر بشكل ورقي و الكتروني ايضا منذ الثاني عشر من مارس العام ١٩٩٤ عن مركز الرصد والمتابعة بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، تتناول قضايا كردستانية وعراقية واقليمية وعالمية راهنة في عوالم السياسة ومستجداتها اضافة الى آفاق الاحداث والتطورات واتجاهاتها وغيرها من المجالات التنموية والفكرية والحضارية ومايتعلق بمكافحة الارهاب والتطرف.

تخدم "الانصات المركزي" في قالبها المطبوعي والإلكتروني الأهداف السياسية والاعلامية و الفكريّة للنخبة السياسية والاعلامية وكذلك صناع القرار والباحثين اضافة الى مراكز البحوث والدراسات، في ظلّ التحدّيات الراهنة التي فرضتها الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وثورة الاتصالات عبر الاسهام الجاد في المساعدة للاطلاع على ابرز التطورات واحدث الرؤى والدراسات ، بما يعزّز الرؤية الثاقبة ازاء مجمل الاحداث بخلفياتها وحاضرها وآفاقها المستقبلية.

وتركز السياسة التحريرية للانصات المركزي على دوائر الاهتمام ذات الأولوية للقضايا الكردستانية والعراقية ولذلك تهتم برصد التطوّرات الستراتيجيَّة المتعلقة بكردستان والعراق والشرق الأوسط، مع التركيز على الأحداث العالمية المؤثرة ايضا.

وكذلك ابواب «مرصد الرؤى العالمية»و«آفاق وأبعاد»و«قضايا التطرف والارهاب» و«قضايا الاسلام السياسي» التي تهتم بإلقاء الضوء على الأحداث والقضايا الحيوية محلياً وإقليمياً ودولياً واتجاه التطورات وتأثيراتها عبر اعادة نشر رؤى ودراسات بحثية مختارة ومنشورة في الصحف والمواقع والوكالات العالمية الموثوق بها .

وتتضمَّن أبواباً أخرى تتناول شؤون دول معينة بالمنطقة والعالم منها «شؤون امريكية» ،«المرصد التركي»،«المرصد الايراني»، «المرصد السوري»، «المرصد المصري»، «المرصد الخليجي»، «المرصد الصيني»و «المرصد الروسي» وذلك حسب مستوى التطورات اليومية المتعلقة بتلك الدول على الساحة الداخلية والخارجية .

للانصات المركزي اصدار فصلي الكتروني لابرز التطورات والرؤى حول كردستان والمنطقة والعالم باسم (المرصد).

تعتمد «الانصات المركزي» في إنجاز أعمالها على العديد من مصادر المعلومات والأخبار، متمثلة في وكالات الأنباء العالمية الكبرى، والصحف اليومية والأسبوعية الصادرة محلياً وفي الدول العربية والعواصم العالمية المهمَّة، بالإضافة إلى وسائل البث الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت، ومراكز الدراسات وبنوك المعلومات.

وتسعى الانصات المركزي دوماً إلى التميز بالموضوعية والدقة في العمل، والتنوُّع في الموضوعات.

ملفات هذا العدد:

مرصد اخبار العراق واقليم كردستان

- في ذكرى المرافعة التاريخية للرئيس مام جلال
- شاناز ابراهيم أحمد تؤكد دعمها للمراكز العلمية والأكاديمية
- رئيسا الجمهورية والوزراء يبحثان قانون الموازنة والاستعداد للانتخابات
- السفير البريطاني: متفائل بإمكانية توصل بغداد وأربيل لاتفاق...
- ورقة الحلبوسي تدخل اللحظات الحاسمة من الجدل الكردي – الشيعي
- العراق يدعو لتعزيز التعاون العربي بمجال مكافحة الإرهاب

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- ٨ شباط الأسود .. طاعون الفاشية!
- رستم محمود: اغتيال الذاكرة
- عبدالحليم الرهيمي: ٨ شباط ١٩٦٣ .. الذكرى والتذكير والعبر

المرصد التركي والقضية الكردية

- تعرف على أبرز ملامح التعديلات الدستورية المرتقبة في تركيا
- التعديلات الدستورية في تركيا

المرصد السوري وروجافا

- الوحدة الكردية يمكن تحقيقها إذا توحدنا في تحديد العدو الستراتيجي للكرد
- خطاب مفتوح إلى اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
- الخيارات الدستورية لحل القضية الكردية في سوريا

المرصد الايراني

- ايران: علينا تنفيذ الاتفاق الذي تفاوضنا عليه
- بايدن يحدد شروطه لرفع العقوبات عن إيران.. مأزق محتمل
- خيارات بايدن فيما يتعلق بالاتفاق النووي مع إيران

المرصد الأمريكي والسياسات الخارجية

- عن ركائز سياسة بايدن في الشرق الأوسط
- عبدالرحمن الراشد: سياسة بايدن والمنطقة
- مجلس الشيوخ الأمريكي يحاكم ترامب بشأن أحداث الكابيتول
- أبرز الشخصيات في محاكمة ترمب بمجلس الشيوخ

مرصد الرؤى والقضايا الدولية

- أحجية دبي.. بين الدعارة والاقتصاد الغامض
- العالم العربي يدخل حقبة جديدة
- محمد قواص: الاغتيال.. وصمت الكبار!

في ذكرى المرافعة التاريخية للرئيس مام جلال

التعهدات التي أعطيت للشعب الكردي لم تنفذ وإنما تم انتهاكها من قبل الحكومة العراقية وبريطانيا ووصل الأمر الى التطهير العرقي وترحيل الكرد والتركمان من لواء كركوك

الانصات المركزي :

قبل ١٧ عاما وفي كلمة تأريخية له خلال اجتماع لمجلس الحكم يوم الثلاثاء ٢٠٠٤/٢/٩، دعا السيد جلال طالباني الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني عضو الهيئة الرئاسية لمجلس الحكم، الى إعادة الكرد والتركمان الذين رحلهم نظام صدام حسين من مدينة كركوك واجراء استفتاء لتحديد هويتها.

وأثبت الرئيس طالباني عبر الوثائق والخرائط بأن مدينة كركوك جزء من اقليم كردستان لكنه أكد مع ذلك انه لايطالب بضمها الى الاقليم في الوقت الحاضر بل بشكل يحفظ التآخي بين مكوناتها وينصف التاريخ وحقوق الكرد المشروعة.

وشدد طالباني على ضرورة تثبيت حقوق شعب كردستان في قانون ادارة الدولة الذي يناقشه المجلس حاليا مبتدئا بعرض الحقائق عن وجود شعب باسم شعب كردستان منقسم على اربع دول وهي تركيا والعراق وايران وسوريا وقال انه تم الحاق الشعب الكردستاني بالدولة العراقية عام ١٩٢٥ بقرار من عصبة الامم ونقل عن لسان ادمونز ممثل بريطانيا في لجنة عصبة الامم للنظر في مصير مستقبل ولاية الموصل الشمالية آنذاك قوله "تم الحاق كردستان الجنوبية بالعراق بعدة شروط منها: ان يكون الاداريون في هذه المنطقة الكردستانية من الكرد وان يكون اللغة الكردية لغة رسمية وابقاء وضع كردستان على ما هو عليه واضاف بان ادمونز عمل على محو الصبغة الكردية من لواء كركوك ووصف ذلك بانه انتهاك صارخ للتعهدات التي قطعت لعصبة الامم من قبل العراق وبريطانيا".

واضاف ان التعهدات التي اعطيت للشعب الكردي لم تنفذ وانما تم انتهاكها من قبل الحكومة العراقية وبريطانيا ووصل الامر الى التطهير العرقي وترحيل الكرد والتركمان من لواء كركوك وتوطين العرب مكانهم في زمن صدام حسين واكد على حقوق التركمان والكرد " في عودة المرحلين منهم الى ديار آبائهم واجدادهم في المناطق التي تم ترحيلهم منها " كما نقل عنه موقع الاتحاد على الانترنيت الاربعاء.

وفي جانب آخر من حديثه قرأ طالباني جانبا من اعلان لجنة عصبة الامم حول حدود العراق والتي يقول لم تتخط ابداً حدود العراق جبل حمرين وتبدأ حدود كردستان من جبل حمرين على الرغم من وجدود بعض التركمان في مدنها، ومن ثم اشار مام جلال الى كتاب مشكلة الموصل والذي جاء فيه كردستان ليس جزءاً من العراق او من الاناضول.

واشار ايضاً الى كتاب قاموس الأعلام وقرأ الفقرة التي تقول: ان ثلاثة ارباع كركوك من الكرد، ووضع خارطة تاريخية كبيرة للسلطات العثمانية على طاولة مجلس الحكم والتي تم تحديد موقع كركوك ضمن حدود كردستان في هذه الخارطة، وقال طالباني: نحن لا نطالب حالياً بضم كركوك الى كردستان العراق بل نطالب باعادة المرحلين من الكرد والتركمان الى أماكنهم الاصلية في كركوك وعودة العرب الذين

استوطنهم النظام البائد في كركوك الى اماكنهم في وسط وجنوب العراق وبعدها يتم اجراء استفتاء بين اهالي كركوك من الكرد والتركمان والعرب الاصلاء على اساس احصاء دقيق يجرى لتحديد مستقبل ومصير كركوك. وطالب بالاعتراف رسمياً باللغة الكردية الى جانب اللغة العربية في العراق واعتبر ذلك حقاً شرعياً للكرد.

ونستذكر كل عام تلك المرافعة التاريخية للرئيس مام جلال، حيث أثبت الرئيس طالباني في يوم التاسع من شباط ٢٠٠٤، كردستانية مدينة كركوك في إجتماع لأعضاء مجلس الحكم في العراق، ومن خلال عرض العديد من الوثائق والمصادر التاريخية التي قدمها لمجلس الحكم والرأي العام العالمي.

وبحسب المراقبين فانه لحد الان لم يستطع احد اثبات عكس ما طرحه الرئيس مام جلال من وثائق وخرائط تثبت كردستانية كركوك.

حقائق حول كركوك وتاريخ تأسيس الدولة العراقية

وفي حوار صحفي حول تاريخ تأسيس الدولة العراقية قال الرئيس مام جلال:لقد شرحت للاخوة أعضاء مجلس الحكم خلال مرافعتي بأنه عند تأسيس الدولة العراقية، كانت كردستان ضمن ولاية تسمى ولاية الموصل التي لم تكن جزءاً من هذه الدولة التي تأسست عام (١٩٢٠) وعند التأسيس جاء الانكليز وعرضوا استفتاءً على (الملك فيصل) واستثنوا كردستان من هذا الاستفتاء وهو مذكور في كتاب (تأريخ الوزرات العراقية) ايضاً كالآتي:"**يشترط أن تكون المناطق الكردية مخيرة في الاشتراك في الانتخابات او عدمه والا يؤثر ذلك على قرارهم النهائي تجاه حكومة العراق ومنزلتهم لديها**".

واضاف ان معاهدة سيفر كانت نافذة آنذاك والتي سمحت لكردستان العراق بالانضمام لكردستان المركزية التي كان لها حكم ذاتي، وقال انه حسب البنود (٦٢، ٦٣، ٦٤) من معاهدة سيفر فإن:"**الدول الحليفة الرئيسة لن تضع اية عراقيل بوجه الانضمام الاختياري للكرد القاطنين في ذلك الجزء من كردستان الذي مازال حتى الآن ضمن ولاية الموصل، الى هذه الدولة المستقلة**".

وقال: لقد شرحت للاخوه أعضاء مجلس الحكم أنه في عام (١٩٢٢) اتفقت الحكومتان العراقية والانكليزية على تشكيل حكومة في كردستان وصدر البيان في (٢٥) ديسمبر (١٩٢٢). وكان رائجاً في ذلك الوقت بأن هذا البيان بمثابة هدية عيد الميلاد (كريسمس) للكرد واصدر العراق والانكليز بيانا أعلنوا فيه اعترافهم بحق الكرد في دولتهم وطلبوا منهم ارسال ممثلين الى بغداد لترسيم الحدود والاتفاقات الجمركية. وقد ذكر ذالك في كتاب (تاريخ الوزارات العراقية) (ج ١– ص٢٧٤) كمايأتي:

تعترف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والحكومة العراقية معاً بحقوق الكرد القاطنين ضمن حدود العراق في تأسيس حكومة كردية ضمن هذه الحدود وتأملان أن الاكراد على اختلاف عناصرهم سيتفقون في أسرع ما يمكن على الشكل الذي يودون ان تتخذه تلك الحكومة وعلى الحدود التي يرغبون ان تمتد اليها وسيرسلون مندوبيهم المسؤولين الى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية في حكومتي انكلترا والعراق.

وأوضح الرئيس مام جلال: هذه الحقيقة مخفية ولكنها موثقة في هذا الكتاب بكل وضوح وكذلك في العديد من الكتب الاخرى عن تاريخ العراق.

واضاف الرئيس مام جلال: قلت لزملائي الكرام في مجلس الحكم بانه قبل (٨٢) عاما تم اعطاؤنا الحق من قبل العراق والانتداب البريطاني بتشكيل دولتنا وتأتون بعد هذه الاعوام وتناقشوننا على الفيدرالية؟ بينما المفروض ان تقدروا مطالبتنا الفيدراليه بعد (٨٢) سنة من حق الاستقلال.

وقال الرئيس مام جلال: في جميع مراسلات الملك فيصل مع المندوب السامي كان هذا الامر واضحاً، ففي إحدى الرسائل يسأل الملك فيصل المندوب السامي عن حدود مملكته في ذالك الوقت، رد عليه تشرشل الذي كان وزيرا للمستعمرات ويقول له: "قل لجلالة الملك وعدناه بدولة عربية وليس امبراطورية وأن حدود دولته جبل حمرين، من حمرين الى الشمال توجد بلاد اسمها (كردستان) بالرغم من وجود اقليات تركمانية في كفري وكركوك و أربيل وآلتون كوبري ولكن هذا البلد هو كردستان".

وأضاف الرئيس مام جلال، بأنه شرح للحاضرين قراراً آخر لعصبة الامم الذي صدر في (١٩٢٤-١٩٢٥) تقول اللجنة: بحثنا جميع كتب الجغرافيا وكتب الرحالة القديمة وكذلك كتب الجغرافيا التي كانت تدرس في مصر وتبين لنا بأن العراق لم يتجاوز الانبار وتكريت او جبل حمرين في اي وقت مضى. احيانا كانت سامراء جزءاً في الانبار وفي بعض الاوقات كانت جزءاً من تكريت والباقي لم يكن عراقاً، اما المملكة الواقعة شمال هذه الحدود فتسمى كردستان وأن ولاية الموصل لم تكن ابداً جزءاً من العراق وان هذه المناطق ليست جزءاً من تركيا لأنه توجد بينهما كردستان المركزية وسوريا واذا استمعنا للغة سكانها علينا ان نؤسس دولة كردية ولكن ذلك غيرممكن ويسردون بعض الحجم في هذا الصدد".

واوضح الرئيس مام جلال: "وعندما قررت عصبة الامم ان تلحق ولاية الموصل بالعراق وضعت بعض الشروط للعراق لإرضاء الكرد بأن يكونوا جزءاً منه حيث ذكر نصا: "يجب مراعاة رغبات الكرد فيما يخص تعيين موظفين كرد لإدارة مملكتهم وترتيب الأمور العدلية والتعليم في المدارس وأن تكون اللغة الكرية لغة رسمية في هذه الامور".

وقال الرئيس مام جلال: ممثل الانكليز في لجنة عصبة الامم أصدر قراراً يقضى بأن احد الشروط هو عدم المساس بهوية كركوك الكردستانية، ويقول بأنه لو تم المساس بهوية كركوك الكردستانية سينتهي الاتفاق الذي ألحقت بموجبه ولاية الموصل بالعراق.

وقال الرئيس مام جلال: شرحت ذلك لزملائي في مجلس الحكم وقلت: اذا اردتم أن تفككوا وحدة العراق فهذا هو كلام المبعوث البريطاني.

كوسرت رسول يعزي رئيس إقليم كردستان

PUKnow:

بعث كوسرت رسول علي رئيس المجلس الأعلى السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، برقية تعزية بوفاة خال نيجيرفان بارزاني رئيس اقليم كردستان.

وجاء في نص التعزية:

"ببالغ الحزن والاسى تلقينا نبأ رحيل خالكم " سردار آغا حمه اورحمان آغا"، الشخصية المعروفة والوطنية وأحد بيشمركة ثورة ايلول.بهذه المناسبة الاليمة نشارككم الاحزان مبتهلين لله عزوجل ان تكون خاتمة الاحزان، ويتغمد الفقيد بواسع رحمته والصبر والسلوان للجميع.

كوسرت رسول علي
رئيس المجلس الاعلى السياسي
للا تحاد الوطني الكردستاني

شاناز ابراهيم أحمد تؤكد دعمها للمراكز العلمية والأكاديمية

PUKmedia :

التقت عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني السيدة شاناز ابراهيم احمد الاثنين ٢٠٢١/٢/٨ في مكتبها الخاص بمدينة السليمانية، رؤساء جميع الجامعات الحكومية في حدود محافظتي السليمانية وحلبجة وادارتي كرميان ورابرين، وجرى خلال اللقاء بحث اوضاع مراكز التعليم العالي وعملية التعليم في المراكز العلمية والاكاديمية.

وسلطت شاناز ابراهيم احمد خلال اللقاء الضوء على الاوضاع السياسية والاقتصادية بشكل عام وعملية التعليم على وجه الخصوص، وفي هذا الاطار أوضحت سياسة الاتحاد الوطني الكردستاني من اجل تجاوز وحل المشاكل ومساعدة المراكز العلمية والاكاديمية.

وفي جانب آخر من اللقاء، اشادت شاناز ابراهيم احمد بتحمل أساتذة وموظفي الجامعات، والذين على الرغم من الازمات، لم يسمحوا بتعطيل عملية التعليم واستمروا بتنفيذ واجباتهم.

من جانبهم، أوضح رؤساء الجامعات الحكومية خلال اللقاء المعوقات التي تواجهها الجامعات، فضلا عن مقترحاتهم، من اجل حل وتطوير مستوى العلوم والبحوث في الجامعات،حيث اعربت السيدة شاناز ابراهيم احمد عن دعمها لمطالبهم، مؤكدة بذل الجهود لحل مشاكلهم.

رئيسا الجمهورية والوزراء يبحثان قانون الموازنة والاستعداد للانتخابات

المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء:

استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي، الإثنين، رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح.

وجرى خلال اللقاء بحث آخر التطورات السياسية والأوضاع العامة في البلاد، فضلا عن الجهود المبذولة لأجل إقرار قانون الموازنة الاتحادية العامة لسنة ٢٠٢١.

كما شهد اللقاء بحث الاستعدادات لإجراء عملية الإنتخابات والتهيؤ لها وتوفير كل مستلزمات نجاحها، بما يضمن أن تكون نتائجها المعبر الحقيقي عن إرادة الشعب العراقي واختياراته.

كما أكد كل من السيد رئيس مجلس الوزراء والسيد رئيس الجمهورية، على أهمية التكامل في العمل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، في سبيل مواجهة التحديات وتوفير الفرصة لنجاح جهود الإصلاح المستهدف في برنامج عمل الحكومة.

السفير البريطاني:

متفائل بإمكانية توصل بغداد وأربيل لاتفاق يكون مبعث استقرار للعراق والمنطقة

روداو:

أكد سفير بريطانيا في العراق، ستيفن هيكي، أن من مصلحة العراق أن يكون هناك اتفاق مالي عادل بين بغداد وأربيل، وأنه متفائل بإمكانية توصل بغداد وأربيل إلى اتفاق بمساعدة الأصدقاء وأن اتفاقاً اقتصادياً عادلاً ضرورة مطلقة ومبعث استقرار للعراق وللمنطقة، وشدد على أهمية أن تعمل أربيل وبغداد على الإصلاح المالي وأن اعتماد الاقتصاد العراقي المفرط على النفط هو أول المشاكل، وأن تنسحب الفصائل المسلحة كافة من قضاء سنجار.

لدى استضافته في النشرة الاقتصادية لشبكة روداو الإعلامية، قال هيكي إن من مصلحة العراق أن يكون هناك اتفاق مالي عادل بين بغداد وأربيل، وأن بريطانيا تحث أصدقاءها في بغداد وفي أربيل على الاتفاق وأن يبدو المرونة تجاه بعضهم البعض، "فهناك فرصة للاتفاق مادامت هناك مرونة وتفاهم"، مضيفاً أنه متفائل بإمكانية التوصل إلى اتفاق بمساعدة الأصدقاء مثل بريطانيا.

وأردف سفير بريطانيا في العراق يقول: "أنا مرتاح لوجود إرادة سياسية قوية عند حكومة بغداد وخاصة عند رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي للتوصل إلى اتفاق مع أربيل، ونعلم أيضاً أن للبرلمان دوراً مهماً في بغداد وخاصة اللجنة المالية، وهناك أصوات مختلفة في البرلمان يجب أن تتحاور مع بعضها البعض وتتوافق"، مشيراً إلى أنه لمست مؤشرات على التقدم ووجود إرادة سياسية للاتفاق عند الطرفين.

"لكن لا ينبغي أن ننسى ذلك السياق المعقد، فالعراق يمر بظروف صعبة اقتصادياً نتيجة هبوط أسعار النفط والآثار السلبية لفيروس كورونا"، حسب هيكي.

وحول سبل خروج العراق من الأزمة المالية والاقتصادي التي يمر بها، قال هيكي: "من المهم جداً أن تعمل أربيل وبغداد على الإصلاح المالي لكي ينتعش الاقتصاد وأن يهتما أيضاً بتنمية القطاع الخاص"، وعن سبب الأزمة الرئيس، قال: "نحن نعاني هذه الأزمة بسبب هبوط أسعار النفط لكن ليس في صالح أربيل ولا في صالح بغداد الاعتماد على النفط إلى هذه الدرجة في توفير العائدات الحكومية".

ونوه سفير بريطانيا في العراق بثلاث مشاكل يعانيها الاقتصاد العراقي، وهي: "الأولى، اعتماد الاقتصاد العراقي المفرط على النفط، حيث يأتي ٩٠٪ من عائدات العراق من النفط وهذا خطر على مستقبل العراق، المشكلة الثانية، هي أن العراق وعلى الأقل منذ ٢٠٠٣ مر بفترات عصيبة وكان في صراعات مستمرة آخرها مواجهة داعش، الأمر الذي دمر الاقتصاد العراقي، والأخرى هي أن مؤسسات الدولة في العراق ليست قوية كما يجب حتى الآن، فمازال المستثمرون الأجانب يتعرضون للتهديد ويتعرض المواطن العادي في العراق للتهديد، وبدون بناء دولة قوية في العراق وفي أربيل أيضاً لا أرى أن ينمو الاقتصاد بالسرعة التي نرجوها جميعاً".

وعن رأيه في وفد إقليم كردستان للتفاوض مع بغداد، قال السفير البريطاني: "لا يحق لي القول بصفتي سفير بريطانيا ما هو نوع الوفد الذي يجب أن يذهب إلى بغداد، لكن علي أن أقول إنني التقيت هذا الوفد أكثر من مرة وقد عبّرت دائماً عن إعجابي بمستواهم وكفاءتهم في المحادثات، لذا أنا واثق تماماً في قدرتهم على تحقيق أهداف جيدة لصالح إقليم كردستان".

وأشار هيكي بأنه يعلم أنه "تم خلال الأسابيع والأيام الأخيرة التأكيد على موضوع الاتفاق بين بغداد وأربيل. أنا متفائل لإمكانية توصلهما إلى اتفاق في حال استمرار الطرفين في إبداء حسن النية والمرونة، ونحن مستعدون لممارسة أي دور ونشجعهما وندعمهما ومستعدون للتوسط إذا طلبوا منا... وعلى بغداد وأربيل أن لا يتخليا عن فكرة التوصل إلى اتفاق مالي".

أما عن دور جيران العراق فيما يجري على مسار المحادثات بين أربيل وبغداد، فقد قال ستيفن هيكي: "كثير من جيران العراق مؤثرون على السياسة والاقتصاد والوضع الأمني في العراق، وأعتقد أن من مصلحة إيران وتركيا وجميع الجيران الخليجيين أن يتحقق اتفاق اقتصادي بين أربيل وبغداد لأن اتفاقاً كهذا سيكون مبعث استقرار للعراق وللمنطقة"، وعبر عن استعداد بريطانيا لممارسة أي دور "إن طلب منا أي طرف ذلك، ونحن نعمل عن قرب مع أربيل وبغداد نحن نريد أن نكون عوناً، وهدفنا الوحيد في العراق هو المساعدة في بناء بلد مستقر وقوي، لأننا ندرك تماماً أن العلاقة بين أربيل وبغداد وتوصلهما إلى اتفاق اقتصادي عادل ضروري ضرورة مطلقة لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق".

وحول الاستثمارات الأجنبية في العراق، خاصة البريطانية، تحدث هيكي عن عاملين يمكن أن يؤديا إلى تغيير كبير في القرارات المرتبطة بالاستثمار "أولهما الأمن، فكثير من المستثمرين الدوليين قلقون من الوضع الأمني في العراق، في السابق كانت هناك تهديدات داعش والآن التهديد الأكبر هو من جانب الفصائل المسلحة التي تستهدف السفارات والعاملين الأجانب، والعامل الثاني هو بيئة العمل، وأراقب عن كثب العمل الجيد الذي قامت به حكومة إقليم كردستان لتطوير البيئة الاستثمارية عن طريق إصلاحات قانونية لتتمكن الأعمال الدولية من العمل هنا بسهولة أكبر، وكلما كان هناك تقدم أكبر في تطوير بيئة الأعمال سنجد المزيد من استثمارات وتجارة الدول من قبيل بريطانية وأوروبا وأمريكا هنا".

وفيما يخص اتفاق حكومتي إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية على تطبيع الأوضاع في سنجار، عدّ هيكي الاتفاق "خطوة إيجابية، ونحن في بريطانيا نريد مساعدة إقليم كردستان وبغداد على تنفيذ هذا الاتفاق. يجب أن تكون الأولوية لهذا... أنا أشدد على نقطتين، الأولى، من المهم جداً أن تنسحب الفصائل المسلحة كافة، ليس فقط من مركز سنجار بل من جميع قضاء سنجار، والثانية، أن تبدي الأطراف كافة حسن النية والمرونة وضبط النفس عند تنفيذ الاتفاق، وقد آن الأوان ليكون هناك دور ليس لبريطانيا وحدها بل لجميع دول المنطقة دور في تنفيذ هذا الاتفاق".

وبين ستيفن هيكي أن "بريطانيا تشجع الاتفاق بين بغداد وأربيل بخصوص كركوك، لأنه عندما يتحقق هذا الاتفاق سيكون ذلك إيجابياً جداً لإقليم كردستان وللعراق الاتحادي، وأعتقد أنه سيعود بمنافع اقتصادية كبيرة على أبناء كركوك وكل العراق بصورة عامة".

ورقة الحلبوسي تدخل اللحظات الحاسمة من الجدل الكردي – الشيعي حول الموازنة

روداو:

أفاد عضو اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي جمال كوجر، أن الكتل الكردية تنتظر الكتل الشيعية لحسم موضوع حصة إقليم كردستان من الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢١، مشيراً إلى وجود مقترح من رئيس البرلمان محمد الحلبوسي لحل الخلاف الدائر حالياً.

كوجر قال لشبكة رواد الإعلامية الاثنين، إن "المفاوضات مازالت مستمرة بشأن حسم موضوع الموازنة الاتحادية، ولاسيما حصة إقليم كردستان من الموازنة"، مردفاً أن "الكتل الكردية تنتظر من البيت الشيعي أن يتقدم بطلباته حول حصة إقليم كردستان".

يشار إلى أن اللجنة المالية النيابية ناقشت يوم الأحد (٧ شباط ٢٠٢١) موازنة ٢٠٢١ بحضور رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي و٥ وزراء له، وأمين مجلس الوزراء. وأوضح أن "هنالك مقترحاً من رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي بهذا الصدد"، لافتاً إلى أن "اللجنة طلبت من الحلبوسي عرض المقترح على الكتل الشيعية، لأجل معرفة ردها حوله".وبشأن تفاصيل المقترح من الحلبوسي، ذكر كوجر أنه "ليس للنشر في وسائل الإعلام".

أما بخصوص رد فعل الكتل الكردية على جواب الكتل الشيعية بشأن مقترح الحلبوسي، فأشار كوجر إلى أنه "في موافقة الكتل الشيعية فإن الأمر سيؤدي إلى حل للجدل، وبحال رفضته هذه الكتل، فالوضع سيؤدي إلى مشكلة كبيرة".وبخصوص الانتهاء من حسم الموازنة، قال كوجر أن "اللجنة بحاجة إلى يومين من أجل إجراء مسح نهائي لمواد الموازنة"، مردفاً أن "الفقرة الرئيسة المتبقية هي حصة إقليم كردستان".

يأتي هذا في وقت تستمر فيه المفاوضات بين بغداد وأربيل للتوصل إلى اتفاق حاسم حول حصة إقليم كردستان من الموازنة.

الكاظمي: الحكومة ستستمر في اتخاذ القرارات الصعبة رغم التداعيات السياسية

المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء:

ترأس رئيس مجلس الوزراء، مصطفى الكاظمي، الإثنين، الاجتماع الأول للمجلس الوزاري للتنمية البشرية لعام ٢٠٢١.

وناقش المجلس عددا من القضايا المدرجة على جدول اعماله، واتخذ القرارات والتوجيهات المتعلقة بها.

وأكد رئيس الوزراء أن الاستثمار بالطاقة البشرية هو السبيل الأمثل للتأسيس لاقتصاد مستقبلي مستديم يعالج التحديات ويؤمن ازدهارا طويل الأمد.

وأضاف الكاظمي، أن دور الدولة ينبغي أن يتجه نحو تأسيس البنى التحتية البشرية والمادية للتنمية، وإفساح المجال للقطاع الخاص، لتحمل دوره في تسريع عجلة الاقتصاد وتوفير فرص العمل، التي تحفظ كرامة المواطن ومستقبل عائلته.

وأشار إلى أننا لن نصل الى التنمية الحقيقية من دون مكافحة منهجية للفساد، الذي أخذ يؤسس لنهج استئثار يعتمد على النفوذ والخروج عن القانون، وينتج حالة جديدة مقلقة من التفاوت الطبقي.

كما بيّن الكاظمي، أن الحكومة ستستمر في اتخاذ القرارات الصعبة، رغم التداعيات السياسية، ورغم ما قد يحدث من سوء فهم شعبي هنا أو هناك، ولكن المسؤولية التأريخية التي وجدنا أنفسنا فيها تحتم علينا المضي بخطوات تحقق المصالح الوطنية الستراتيجية للبلد.

أوميد خوشناو محافظاً جديداً لأربيل

الاتحاد الوطني الكردستاني و٣ كتل أخرى امتنعت عن التصويت

روداو:

صوت مجلس محافظة أربيل، الإثنين، على اختيار مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني أوميد خوشناو، في منصب المحافظ الـ٤٢، حيث أدى اليمين القانونية، بعد ثلاثة أشهر من وفاة المحافظ السابق، فرست صوفي بفيروس كورونا.

وفاز أوميد خوشناو بالمنصب متقدماً على مرشحَين آخرين حيث حصل على أصوات ١٨ عضواً في المجلس من أصل ٢٣ عضواً حضروا الجلسة، حيث امتنعت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني عن التصويت، فيما قاطعت كتل التغيير والجماعة الاسلامية والاتحاد الاسلامي الجلسة.

وقال خوشناو قبل تنصيبه: "المهم هو أن تجري العملية بشكلها الديمقراطي، وأن يعمل الفائز بين المرشحين الثلاثة على خدمة أربيل، وعن نفسي فأنا سأعمل جاهداً لتنفيذ برنامج عمل حكومة إقليم كردستان".

وفي ١٨ تشرين الثاني ٢٠٢٠، توفي محافظ أربيل السابق، فرست صوفي إثر إصابته بفيروس كورونا، ليتولى نائبه هيمن قادر، تسيير مهام المحافظ وكالةً.

ويتألف مجلس محافظة أربيل من ٣٠ عضواً على النحو الآتي: ١٢ عضواً من الحزب الديمقراطي، و٦ من كتلة الاتحاد الوطني (أعلن أحدهم انشقاقه)، و٤ من حركة التغيير (أعلن أحدهم انشقاقه)، عضوان من الجماعة الإسلامية، عضو من الاتحاد الإسلامي الكردستاني، ٥ أعضاء من المكون التركماني والمسيحي.

وفي ٣ شباط الجاري، فتح مجلس المحافظة، باب الترشح لمنصب المحافظ رسمياً وبلغ عدد المتقدمين للمنصب ثلاثة أشخاص وهم أوميد خوشناو، والمرشحان المستقلان المحاميان أوميد بالاني وصدر الدين قادر.

سيرة حياة أوميد خوشناو:

- أوميد عبدالرحمن حسن (خوشناو)
- ولد بأربيل في الأول من حزيران ١٩٧٧
- حاصل على دبلوم وبكالوريوس في الإعلام
- ماجستير في القانون العام و أحد كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني

المالية النيابية: احتياطات البنك المركزي لن تُمَسَّ في الموازنة

وكالة الانباء العراقية:

كشفت اللجنة المالية النيابية، اليوم الاثنين، عن توجُّهٍ لإلغاء مزاد العملة، فيما أشارت إلى أن احتياطات البنك المركزي لن تُمسَّ في الموازنة العامة لعام ٢٠٢١.وقال مقرر اللجنة أحمد الصفار لوكالة الأنباء العراقية (واع): إن "مشروع الموازنة عندما يتم إقراره في جلسة تصويت مجلس النواب يصبح قانوناً ملزماً للحكومة ونافذاً"، مبيناً أن "وزارة المالية تقوم بعد ذلك خلال أسبوع أو أسبوعين بإصدار تعليمات ترسلها للوزارات لتسهيل عملية تنفيذ الموازنة". وتابع أن "عجز الموازنة تم تخفيضه من ٧١ ترليوناً إلى ٢٤ ترليوناً فقط، حيث كان مخطط الإقراض خصم حوالات الخزانة للبنك المركزي ٤٧ ترليوناً، إلَّا إننا خفضناها إلى ترليونين فقط، إذا بقي سعر برميل النفط ٤٥ دولاراً"، مشيراً إلى أن "العجز سيختفي قريباً وسوف تكون هناك وفرة في الأموال لدى الحكومة إذا بقي سعر برميل النفط مرتفعاً".وأكد الصفار أن "احتياطات البنك المركزي لن تُمس على الاطلاق في هذه الموازنة كوننا خفضنا الاقتراض وألغينا القروض الخارجية".

العراق يدعو لتعزيز التعاون العربي بمجال مكافحة الإرهاب

PUKmedia:

إبراهيم محمد شريف: ألقى وزير خارجية جمهورية العراق فؤاد حسين الاثنين ٢٠٢١/٢/٨، كلمة بلاده في إجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بدورته غير العادية الذي دعت له المملكة الأردنيّة الهاشميّة وجمهوريّة مصر العربيّة. وفيما يأتي نص الكلمة:

يَسُرني في بدايةِ حديثي أن أتقدم بالتهنئات والتبريكات لمعالي الأخ العزيز سامح شكري، وزير خارجية جمهورية مصر العربية الشقيقة بمناسبة رئاسة جمهورية مصر العربية الشقيقة للدورة العادية (١٥٤) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري والتي يأتي اجتماعنا الطارئ هذا في إطارها، متمنين له التوفيق والنجاح في مهام عمله، ومعربين في الوقت ذاته عن دعمنا لجهوده في إدارة جلساته، والشكر موصول إلى الأخ أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، والأمناء العامين المساعدين وجميع موظفي الأمانة العامة على جهودهم المبذولة في التهيئة لعقد هذا الاجتماع).

ولا يَفوتني أن أرحبَ بمعالي الأخ الدكتور أحمد عوض عبد الملك بن مبارك وزير الخارجية وشؤون المغتربين في الجمهورية اليمنية الشقيقة الذي انضم مؤخراً لمجلسنا مُتمنينَ لشخصهِ الكريم كل التوفيق والسداد في مهام عمله الجديد.

ويَسُرني أن استثمر هذهِ المناسبة لأتقدمَ بخالص التهنئة للأشقاء الأعزاء في دولة ليبيا بمناسبة إعلان نتائج تشكيل اللجنة التنفيذية التي انبثقت عن نتائج ملتقى الحوار السياسي، ونتطلع إلى أن يكون انطلاقة مثمرة لتشجيع عوامل الاستقرار والأمن في دولة ليبيا.

ومن دواعي سروري أيضاً أن أباركَ نجاح قمة العُلا، وأن أعرب عن ترحيبنا العالي بعودةِ العلاقات إلى إطارها الطبيعي بين الأشقاء، وهذا إن دَلَّ على شيء فإنه يدُل على عمق أواصر الأخوةِ والمحبةِ بين الدول العربية شُعوباً وحكومات.

كما أتقدم بخالص العرفان والتقدير لمواقف الدول العربية الشقيقة التي تلقينا اتصالاتها ورسائل التعزية الصادرة عنها لتقديم المواساة لحكومة وشعب العراق إثر العمل الإرهابي الجبان الذي استهدف العاصمة بغداد بتاريخ ٢٠٢١/١/٢١ وخلف عشرات الشهداء والجرحى.

يَأتي اجتماعنا هذا في ظِلّ ظروفٍ دوليةٍ وإقليميةٍ حساسة تتطلب مِنا جميعاً أن نتعامل معها بما يضمن مصالح وحقوق شعوبنا وبما يحقق الأمن والاستقرار للمنطقة، وأجد إننا مدعوون جميعاً لتعزيز دور جامعة الدول العربية وآلياتها المختلفة في هذا الظروف كونها تمثل الإطار الشامل للعمل العربي المشترك والذي يساعد بشكل فاعل في التحرك كقوة إقليمية لها تأثيرها وموقعها المتميز بحكم ما يمتلكه أعضاءها من قدراتٍ وطاقاتٍ وثروات.

لقد شهدت الأشهر الأخيرة عدةَ أحداثٍ دولية وإقليمية مهمة جداً لها امتدادات وتأثيرات كبيرة على مجمل الساحة الدولية والساحة الإقليمية، ولعل من أبرزها تولي الإدارة الأمريكية الجديدة والتي نتطلعُ وباهتمامٍ بالغ نحو توجهاتها المحتملة حيال قضايا منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والقضايا العربية بشكلٍ خاص،

ونأمل في تعزيز العلاقات المشتركة بما يسهم في تحقيق السلام والاستقرار في ظل العديد من الأزمات التي عصفت بالمنطقة خلال السنوات السابقة، كما ونأمل في تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في ظل عودة بعض النشاطات الإرهابية، ونتطلع إلى العمل الجاد والبناء مع الإدارة الأمريكية الجديدة بما يخدم مصالح البلدين وتحقيق شراكة ستراتيجية طويلة الأمد مبنية على الاحترام المتبادل وتعزيز قيم التعاون من أجل إرساء الأمن والاستقرار المنشودين.

لطالما كانت القضية الفلسطينية القضية المركزية للعرب إذ سعت جامعة الدول العربية ومنذ تأسيسها على دعمها بكل السبل والوسائل وبما يضمن مصالح وتطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق وحقوقهُ المشروعة، وفي هذا السياق تَودُ جمهوريةَ العراق أن تُؤكد على موقفها الثابت من القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتأطير هذا الحق من قبل القيادة الفلسطينية ومؤسسات السلطة الفلسطينية، وهي الممثلة للشعب الفلسطيني، متطلعين إلى أن تشكل الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية المزمع إجراءها منتصف العام الحالي مرحلة مفصلية مهمة نحو تحقيق الرخاء والاستقرار للشعب الفلسطيني الشقيق. وتأمل في استمرار الدعم الدولي لوكالة أونروا لما لها من دور مهم في التقليل من معاناة الشعب الفلسطيني وتوفير سبل العيش والاستقرار له.

ختاماً اسمحوا لي أن أتقدم بخالصَ الشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية الشقيقة وللمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على مبادرتهم الكريمة هذه في الدعوة لهذا الاجتماع المهم والمثمر إن شاء الله، مؤكداً على موقفِ العراق الثابت في تعزيز العمل العربي المشترك بما يحقق مصالح كل الشعوب العربية بلا استثناء، وهذا يتطلب مني التأكيد على موقف العراق الداعم لاستعادة الجمهورية العربية السورية لعضويتها في جامعة الدول العربية، فنحن الآن مطالبون أكثر من أي وقت مضى بالعمل على توحيد المواقف والجهود لتحقيق النماء والرخاء لبلداننا وشعوبنا، داعياً من الله العلي القدير أن يحفظ بلداننا ويوفقنا جميعاً لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

مصر تؤكد دعمها للعراق لتحقيق التنمية والتقدم

التقى الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء المصري الاثنين الثامن من شباط ٢٠٢١ الجاري، فؤاد حسين، وزير الخارجية العراقي والوفد المرافق وحضر اللقاء السفير ياسر عثمان، مساعد وزير الخارجية للشئون العربية، والسفير أحمد نايف الدليمي، سفير العراق لدى مصر والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية.

واستهل رئيس الوزراء المصري اللقاء بالترحيب بوزير الخارجية العراقى، معربًا عن تمنياته بالتوفيق للوزير خلال زيارته لبلده الثانى مصر متمنيًا التوفيق له ولوزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم الطارئ فى القاهرة.،

مؤكدا على محورية العلاقات المصرية العراقية عبر العصور، وضرورة العمل خلال الفترة المقبلة على تعزيز أطر العلاقات الثنائية بين البلدين فى كافة المجالات، لكى ترتقى إلى مستوى العلاقات الأخوية التاريخية التى تربط الشعبين الشقيقين المصرى والعراقي.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي أنه يتابع بنفسه مع الوزراء المعنيين تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من ملفات تعاون مع العراق، لا سيما نتائج الزيارة التى أجراها إلى بغداد فى نهاية اكتوبر الماضى، لرئاسة وفد مصر فى اجتماعات اللجنة العليا المشتركة مع العراق الشقيق، وكذا موضوعات التعاون الثلاثى التى تم الاتفاق على تنفيذها خلال الاجتماعات الوزارية للدول الثلاث: مصر والعراق والأردن، والتى استضافتها القاهرة فى ديسمبر الماضي.

وأضاف مدبولى أن هناك تكليفات واضحة ومستمرة من الرئيس عبدالفتاح السيسى لأعضاء الحكومة بتعزيز علاقات التعاون مع العراق الشقيق، والقيام بكل ما يلزم لمساندة الجهود التنموية على أرض العراق، لا سيما بعد أن تم التوصل لاتفاق حول تفعيل آلية النفط مقابل الإعمار.

من جانبه، نقل وزير الخارجية العراقى تحيات رئيس وزراء العراق، مصطفى الكاظمى، للدكتور مدبولى، معربًا عن تطلع العراق للبناء على نتائج اجتماعات اللجنة العليا المشتركة التى استضافتها بغداد، وتعظيم الاستفادة من آلية النفط مقابل الإعمار، مؤكدًا أنه يتابع مع نظرائه فى مصر والأردن، ملفات التعاون الثلاثى الأخرى محل التوافق.

كما وجه وزير خارجية العراق الشكر للحكومة المصرية على الاهتمام بأحوال الجالية العراقية فى مصر، ومعاملتهم معاملة أشقائهم المصريين فيما يخص تلقى العلاج من فيروس كورونا.

واختتم رئيس الوزراء اللقاء بطلب نقل تحياته وتحيات أعضاء الحكومة، إلى أخيه رئيس وزراء العراق مصطفى الكاظمى، والأشقاء أعضاء مجلس الوزراء العراقى، مُعربًا عن التمنيات للعراق الشقيق بالسلام والاستقرار والازدهار.

حسين يبحث مع أبو الغيط سبل تعزيز العمل العربي المشترك

بحث وزير الخارجية فؤاد حسين، مع الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، سبل تعزيز التعاون العربي المشترك.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجيّة أحمد الصحاف في بيان، إن "وزير الخارجية فؤاد حسين التقى الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط".

واوضح ان "الجانبين، بحثا سبل تعزيز العمل العربي المشترك في ظل التحديات والفرص. ويعرض لأهمِّ القضايا والمواقف".

وكان حسين قد وصل في وقت سابق الأحد الى القاهرة، لحضور الاجتماع الوزاري الطارئ لجامعة الدول العربية.

← رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

٨ شباط الأسود .. طاعون الفاشية!

افتتاحية صحيفة (طريق الشعب) البغدادية:

في ذلك اليوم الأسود، الثامن من شباط ١٩٦٣، حين دشن وحوش الانقلاب الفاشي جرائمهم الشنيعة، وخوّضوا بالدماء الزكية، فاض طوفان الحقد، وانفتح الباب على مصراعيه أمام كوارث ظلت تتواصل، وتركات ما زال شعبنا يعاني منها.

فقد دعا الانقلابيون، في بيانهم رقم ١٣ المشؤوم الى إبادة الشيوعيين، وراحت "قطعان الحرس القومي" تقترف أبشع الآثام، بحق خيرة بنات وأبناء شعبنا، وحولت الملاعب الرياضية والمدارس الى مسالخ بشرية ومعتقلات ضمت الألوف من الشيوعيين وسائر الديمقراطيين والوطنيين. لكن ذلك الحقد لم يستطع منع المقاومة التي اندلعت منذ الساعات الأولى للانقلاب، وفيها قدم المناضلون، في معركة بطولية، مآثر ظلت حتى اليوم مثالا للتحدي يلهم المكافحين ضد الفاشية ومن أجل الحرية والديمقراطية والسلام.

وغني عن القول إن ذلك الانقلاب شكل نقطة انعطاف في تاريخ العراق السياسي الحديث. وخلال ذلك انتجت بذرة شباط الخبيثة ذلك الإرث المخيف من البربرية وثقافة سفك الدماء وانتهاك الحرمات.

وقد باتت جلية طبيعة ذلك الانقلاب، إذ كشفت وثائق دامغة الكثير عن دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في التخطيط له، والدعم الذي قدمته للانقلابيين من أجل اجهاض ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وايقاف مسيرتها، وتحقيق أحد أهداف الانقلاب الرئيسية متمثلاً في القضاء على الحزب الشيوعي والتصفية الجسدية للآلاف من قادته وكوادره وأنصاره.

وإذ نستذكر اليوم هذه المأساة لابد أن نتمثل دروسها البليغة. ومن بين هذه الدروس ما أكدته تلك التجربة من أن معاداة الشيوعية تخزي ممارسيها وتلقيهم في مزبلة التاريخ وتصب عليهم لعنته الأبدية، وأن غياب الديمقراطية يقترن، على الدوام، بصعود قوى الفاشية والرجعية والظلام.

وأكدت الخبرة، أيضاً، ضرورة منع أي مظهر من مظاهر العنف وفوضى السلاح المنفلت والوجود المسلح خارج إطار الدولة ومؤسساتها الدستورية. كما اوضحت أنه من دون دولة مدنية ذات مؤسسات ديمقراطية لا يمكن ضمان الاستقرار السياسي والأمني، والسير الآمن والحثيث على طريق التقدم والعدالة الاجتماعية.

واليوم، وفي ظل الاخفاق المريع لنظام الطائفية السياسية ومنظومة المحاصصة والفساد الشامل، الذي أدخل البلاد في أزمة بنيوية مستعصية، تطرح أمام قوى شعبنا الوطنية مهمة التغيير واعادة بناء العملية السياسية على أسس سليمة، توفر امكانيات بناء الدولة المدنية الديمقراطية التي تنقذ البلاد من المآسي والمعاناة المريرة والفوضى والفساد والتطرف والارهاب، وتضمن الحقوق والحريات والعيش الكريم وتحقق الاستقلال الوطني والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وفي ظل الظروف الراهنة، حيث تظل الحركة الاحتجاجية مرشحة للتصاعد ولتنوع أساليبها الكفاحية، تسخّر القوى المتنفذة كل طاقاتها وامكانياتها وتستخدم كل السبل المقيتة، من أجل إشاعة مناخات اليأس والخوف، في سبيل اجهاض المسير نحو التغيير.

إن "مضمون التغيير المطلوب وكيفية تحقيق موازين القوى اللازمة لانجازه، هما المحور الأساسي للصراع" كما أكد التقرير السياسي الصادر عن اجتماع لجنة حزبنا المركزية في ٤ كانون الأول ٢٠٢٠، وأوضح أن "الاسراع في انضاج البديل وتغيير الواقع المأساوي يتطلب جهدا شعبيا وجماهيريا واسعا، وعملا مثابرا من كافة القوى الوطنية والديمقراطية واليسارية، ومن قوى الانتفاضة ونشطاء الحركة الاحتجاجية وجميع القوى التي تنشد الخلاص للبلد، لبناء أوسع اصطفاف سياسي وشعبي لتغيير موازين القوى وتحقيق الاختراق والسير قدماً على طريق التغيير الذي بات ملحا".

لقد توهم فاشيو شباط أن بوسعهم القضاء على الحزب الشيوعي، ناسين حقيقة أن اقتلاع الزهور لا يوقف حلول الربيع .. وقد قالت الحياة كلمتها البليغة، وأضاء التاريخ درسه الغني، فذهب المجرمون الى المستنقع الذي يستحقون، وسطعت أنجم الشهداء في سماء بلاد الرافدين، وبقيت تضيء الدروب للمكافحين من أجل الوطن الحر والشعب السعيد.

وظلت أمثولة ومأثرة سلام عادل والعشرات من رفاقه من قادة وكوادر الحزب والألوف من مناضليه، حية تلهم أجيال الشيوعيين وسائر الثوريين والوطنيين العزم الذي لا يلين على مواصلة المسير من أجل الغايات الساميات.

لقد سال الكثير من الدم في شوارع البلاد الحزينة، غير أن رايات التحدي التي يرفعها الشيوعيون وسائر الوطنيين الحقيقيين، لم ولن تنتكس، والينابيع لن تنضب، والآمال تظل تنير طريق شعبنا صوب الغد الوضاء !

رستم محمود:

اغتـــيال الـــذاكـــرة

اندبندنت عربية:

يوماً بعد آخر، تُثبت طُغم الحُكم في منطقتنا أهمية وخطورة الذاكرة الجمعية العامة، تتعامل معها كندٍ وعدوٍ جبار، راهن الحضور وشديد الفاعلية والقُدرة، وليس مُجرد هامش ثقافي واجتماعي، أو إرثٍ من الماضي المنسي. فالذاكرة الجمعية، بمؤسساتها والمشتغلين بها، يحتلون مكانة الآخر الدائم بالنسبة لهذه الطُغم، يكشفون هوياتها وأفعالها وأدوارها وتاريخ علاقاتها مع المجتمعات التي تحكمها.

قبل أقل من شهر واحدٍ، كان كاتب هذه السطور، مع مجموعة من الفاعلين الآخرين، على موعد مع الشهيد لقمان سليّم، لينخرط الجميع في عمل توثيقي حول مؤسسة وجهاز "الأمن الأحمر" في مدينة السليمانية بإقليم كردستان العراق. ذلك المكان الواقع في قلب المدنية، والذي شكل مصدر رُعب استثنائي لسكانها طوال عقد السبعينيات والثمانينيات، حيث اُعتقل وعُذب وقُتل الآلاف من سكانها في ذلك المكان، الذي تحول فيما بعد إلى متحف عياني عن شكل الحياة التي كانت يوماً ما.

المركز الأمني الذي تحول إلى متحف مفتوح لكل العابرين، حافظ القائمون الإداريون على كافة الأدوات والشروط والمناخات التي كانت، شكل الغُرف وأدوات التعذيب وتفاصيل العيش داخله، حتى صار المكان تجسيداً وشاهداً على الأحداث المريرة التي كانت طوال عقدين من الزمن، ليصير محرضاً وفاعلاً لتحفيز الذاكرة الجمعية وتشييد سطوتها وحضورها وفاعليتها في الفعل الجمعي والهوية السياسية للمدينة.

عشرات الآلاف من البعثيين الصداميين، من الذين لجؤوا وعاشوا في مدينة السليمانية بعد سنوات من سقوط النظام العراقي، يميلون بأغلبيتهم المطلقة لإنكار أفعال حزب البعث بحق المدينة وسكانها عبر ذلك الجهاز الأمني، وفي أفضل الأحوال يقدمون أشكالاً من التبرير والتفسير لما جرى. لكن متحف "الأمن الأحمر" يظهر كل مرة كشاهد اطلاقي الحضور، يُستحال عدم الاعتراف والقبول بمرويات الضحايا.

فهذا المبنى، ومثل غيره من الشواهد المحفوظة كأرشيف وذاكرة جمعية مضبوطة بمؤسسة وقانون عمومي، إنما يحارب ويضاد ما بقي من طغيان وشمولية، ولو بشكله المستبطن والمُغلف، في وجداني موالي النظام البعثي الصدامي.

متحف "الأمن الأحمر" هو مثال نموذجي لفاعلية الأرشفة وحفظ الذاكرة الجمعية على الحياة اليومية المعاصرة، في مناهضة الشمولية من خلال خلق الوجدان العام.

مثل غيره من المؤرخين/الموثقين الجديين، كان الشهيد سليّم يؤمن من خلال كتاباته ومؤسساته وأعماله في عالم حفظ الذاكرة بهذا التفصيل، يؤكد أن "لعبة الحياة"، بالذات من خلال العلاقة بين السلطات الحاكمة والمجتمعات المحكومة، تنزاح على الدوام لأن يراكم ويعاضد السلطويون من قدراتهم ومؤسساتهم وتبريرهم لأفعال الهيمنة والشمولية والعنف بحق المجتمعات، وأن هذه الأخيرة –

المجتمعات– لها وعليها أن تستخدم مختلف الأدوات والإمكانيات للإطاحة بتلك القابلية، وعلى رأسها حفظ وضبط ومأسسة الذاكرة، لتكون حافزاً حيوياً لمراكمة خبراتها وقُدراتها على خلق مضادات نوعية لتلك القابلية والنزوع التي تمتاز بها العلاقات المختلة بين المجتمعات والنُخب الطاغية.

في دورة حياتها المعاصرة، منذ أوائل الخمسينيات من القرن المنصرم، زمن انبلاجها الأول، مرت نُخب الطُغيان السياسي في منطقتنا في أربعة مراحل من مواجهة ومحاربة الذاكرة، انطبق "المنطق الدوركهايمي" عليها جميعا، ففي كل مرحلة كانت ترى في سحق ذاكرة طبقة أو جماعة ما سَحقاً للطبقة والجماعة نفسها، وتالياً تأسيس قابليتها للخضوع لذاكرة وهوية جديدة، توافق متطلبات هذا الطُغمة.

فطوال عقدين كاملين، الخمسينيات والستينيات، عملت هذه السلطات على محو الذاكرة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي كانت، ذاكرة ذلك المزيج من البرجوازيات المحلية مع مؤثرات الفترة الاستعمارية، التي حملت ملامح التحديث الاجتماعي/الثقافي النخبوي، مع معطيات واضحة من الديمقراطية والحرية المدنية.

ذاكرة المرحلة التي كانت تقول أمرين مركبين، يذهب الأول للإصرار على أن شكلاً آخر من الحياة ممكن، أقل قسوة وأكثر رهافة. أما الثانية فقد كانت حول تشييد علاقة أقل صدامية مع الغرب، بموقعه وطاقته وأدواتهم في الحداثة الإنسانية. وكِلا الأمرين كان مضاداً نوعياً لترتيبات وستراتيجية الطغمة الانقلابية العسكرية الحاكمة.

في مرحلة لاحقة، منذ أواسط الستينيات وحتى أواخر ثمانينيات القرن المنصرم، نُخب الطغيان مولت آلاف الأجهزة الدعائية والتنظيمية والسياسية والاقتصادية والتربوية لتكريس ذاكرة بديلة، متمركزة حول "القائد الأب"، التي تريد للفضاء العام أن يكون مجرد عشيرة كُبرى، مجتمعاً مؤلفاً من ملايين الرعايا، الفاقدين لأي نوازع نحو مواطنة متساوية، مع القائد وحلقاته الضيقة بالذات. تلك الذاكرة المصطنعة غرست أظافرها في الأغاني والأناشيد والتماثيل والنُكات والإعلام والدروس التربوية...الخ من حقول الحياة الجمعية.

أثناء تلكم المرحلتين، كانت المؤسسات العسكرية والأجهزة الأمنية للأنظمة والقوى السياسية ترتكب فظائع مريعة بحق مجتمعاتها، تحارب كل ما يرصد ويؤرشف ويضبط كل تلك الأفعال. الأجهزة العنيفة تلك، كانت تعتبر أفعالها جزءاً تكميلياً من الفعل الأساسي لمحق المجتمعات، لأن الأرشفة والضبط كانت بمعنى ما تهديداً مفتوحاً للفاعلين وتراث أفعالهم، لا يندمل مع الزمن.

لغير صدفة، فإن مجموع الفاعلين والمنتجين المعرفيين للذاكرة الجمعية، من كُتاب وسينمائيين وموسيقيين وإعلاميين، من مؤسسات ودور نشر وشركات إنتاجية...الخ، كانوا جزءاً حيوياً من الطبقات النضالية، التي حملت على عاتقها قيم وأدوات المطالبة بالحريات العامة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والسلام الاجتماعي، اعتباراً من أوائل الألفية الجديدة على الأقل.

عبدالحليم الرهيمي:

٨ شباط ١٩٦٣ .. الذكرى والتذكير والعبر

صحيفة (الصباح):

اليوم تحل الذكرى السابعة والخمسون للانقلاب الدموي في ٨ شباط العام ١٩٦٣، الذي خططت له وقادته قيادة حزب البعث بالتعاون مع بعض الضباط الموالين لها، وقد نجم عن هذا الانقلاب ارتكاب مجزرة دموية ضد الشيوعيين والقاسميين الذين هبوا للتصدي له واتجهوا إلى وزارة الدافع التي كان يتحصن فيها الزعيم عبد الكريم قاسم

حيث ارتكبت هنا ابتداءً المجزرة ضد الشيوعيين والمدافعين عن الوزارة وقاسم الذي اقتيد مع ضباطه المقربين إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون في الصالحية ببغداد، وتمت عملية إعدامهم بعد محاكمة صورية، ثم أعقب ذلك شن حملة اعدامات واعتقالات ضد الشيوعيين وأنصار عبد الكريم قاسم في عدد من مدن العراق. هذا الانقلاب والمجزرة الدموية الناجمة عنه واسقاط نظام الحكم الجمهوري الذي انبثق في ١٤ تموز ١٩٥٨، لم يكن حدثاً عادياً، وإن لم يكن مفصلياً، بل عبر عن حالة انقسام جديدة في المجتمع العراقي وعبر عن (ثقافة) حل الخلافات والصراع بين فئاته وتياراته السياسية بالعنف والإرهاب، هذا بينما عد الشيوعيون والقاسميون ومؤيدوهم هذا الحدث – المجزرة نقطة سوداء في تاريخ العراق المعاصر. ويستذكر الحزب الشيوعي العراقي وكل الذين يدينون ذلك الانقلاب المجزرة هذه الذكرى والتذكير بها بالنقد والإدانة بمختلف التعبيرات، لكن التركيز على العبر منها ومن كل الأحداث العنفية المماثلة يطرح الأسئلة الكبرى عن أسبابها ودوافعها وظروف حدوثها والسياقات التاريخية التي أنتجتها كي يجري بعد ذلك البحث عن كيفية وسبل معالجتها وكيفية التخلص من تلك الأسباب والدوافع المنتجة لها.

وإذا جاز لنا العبور والذهاب بعيداً في دراسة وتحليل أسباب العنف والعنف المضاد في تاريخ العراق الحديث، ومنذ تأسيس الدولة العراقية العام ١٩٢١، فإن من المفيد التوقف، أقله، عند دراسة هذه الظاهرة منذ ثورة – انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨، حيث بدأت أحداث العنف القاسية وغير المسوّغة بالتصفية الدموية لأفراد العائلة الملكية، ثم تلت المجزرة الصراع السياسي الذي تحول بسرعة إلى صراع دموي بين الشيوعيين والقاسميين وأنصارهم من جهة، والبعثيين وسائر القوى القومية وبعض القوى الدينية من جهة أخرى، ثم ما أعقب فشل انقلاب وتمرد العقيد عبد الوهاب الشواف، في الموصل بداية العام ١٩٥٩، من أعمال عنف ثم ارتكاب جرائم عنف ضد المواطنين العراقيين التركمان ووصفهم بـ(الطورانية) منتصف العام ١٩٥٩، الأمر الذي دعا عبد الكريم قاسم، الذي يعده الشيوعيون حليفاً لهم، إلى التنديد بهم وتحميلهم مسؤولية تلك الأعمال العنفية ضد التركمان في خطابه الشهير في كنيسة مار يوسف، إذ وصف الشيوعيين من دون أن يسميهم بـ (الفوضويين)، ثم تلى ذلك حدوث أعمال عنفية متفرقة حتى قيام الانقلاب الدموي، في ٨ شباط العام ١٩٦٣. إن مجزرة انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣، التي ارتكبت بحق الشيوعيين والقاسميين وغيرهم على يد حزب البعث آنذاك ينبغي التوقف، في لحظة استذكارها وادانتها الشديدة، عند الأسباب والدوافع التي أدت لارتكابها ليس فقط من أجل قراءة منصفة

وحقيقية للتاريخ، بل من أجل على إنهاء وتبديد كل الأسباب والدوافع المؤدية دائماً لاستخدام العنف الذي يواجه حتماً بعنف مضاد.

والواقع، إن من بين الأسباب والدوافع التي هيأت بعض المسوغات لمن قاموا بانقلاب ٨ شباط ومجزرته هي بعض الممارسات العنفية والإرهاب الفكري الذي مارسته بعض قيادات الحزب الشيوعي آنذاك، بدءاً من ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى انقلاب ٨ شباط، وتحديداً منذ إبعاد عبد السلام عارف، نائب عبد الكريم قاسم، ورمز التيار القومي العربي آنذاك، إلى بون، في ألمانيا، في ٥ أيلول ١٩٥٨، الذي عُدّ نصراً للشيوعيين على البعثيين والقوميين، وأعقبته تظاهرات استفزازية تشهر بهم، وكان الانقلاب الفاشل للعقيد الشواف أوائل ١٩٥٩، ومحاكمة القائمين به، ثم ما تلى ذلك من استفزازات في التظاهرة الضخمة بمناسبة الأول من أيار ١٩٥٩، ثم أحداث كركوك وخطاب عبد الكريم قاسم في كنيسة مار يوسف وتعليق حبال المشانق في مدخل سوق الشورجة وغيره، كل ذلك قد ولد حالة من الاحتقان والآلام التي زرعت بدورها بذور الرغبة للانتقام والثأر، إذ جرى التعبير عنها، بشكل وآخر، بالانقلاب الدموي في ٨ شباط.

إن الرغبة في الثأر والانتقام واستخدام العنف المضاد مقابل العنف، حيث الدم يستسقي الدم، يعود بشكل أساسي إلى غياب وانعدام ثقافة الحوار والتفاهم مع الآخر المختلف عبر الاعتراف بالاختلاف معه والاعتراف به ابتداءً بما يؤدي الى الحلول والتسويات المقبولة لدى الأطراف المختلفة وإن كان على

مضض. وإذا كان القضاء على الآخر المختلف غير ممكن، فإن تحقيقه لن يكون إلّا مؤقتاً ليعود هذا الآخر للقضاء على من حاول القضاء عليه، وهكذا. ولأن دائرة العنف والعنف المضاد لا تتوقف فينبغي، والحالة هذه، البحث عن السبل الحقيقية لتقليص ثم القضاء على أسبابها ودوافعها وظروف نشأتها وتكونها. ربما يمكن القول راهناً، إن حركة الاحتجاجات الشعبية العارمة التي اندلعت منذ الأول من تشرين الأول العام الماضي قد استخلص محركوها أو القائمون عليها من بعض دروس العنف والعنف المضاد، فرفعوا شعار السلمية وتجنبوا، بقوة، اللجوء للعنف المضاد الذي استخدمه ضدهم (القناصون) و (الطرف الثالث) و (الملثمون) وحتى قوات مكافحة الشغب الحكومية، وهذه إحدى المآثر الإيجابية المهمة جداً التي تسجل للحراك وذلك على الرغم من الأعمال التي تسيء لشعار السلمية التي يرتكبها بعض المراهقين أو الغاضبين، فضلاً عن أعمال (المندسين) والطرف الثالث الذينِ تنسب إليهما تهمة الانتماء لبعض أحزاب وتيارات الطبقة السياسية الحاكمة. إن تعليق عمود يعلق عليه حبل مشنقة في ساحة التحرير هو عمل غير مسؤول (رغم رفعه بعد أيام) لأنه يعبر عن رغبة رافعيه بالانتقام، كما أن ظهور بعض (الناشطين) وتقديم أنفسهم على أنهم يعبرون عن حركة الاجتجاج لكنهم يهددون وبأصابع السبابة الطبقة السياسية وأنصارها بالانتقام إنما يسيؤون إلى سلمية الحراك وعلى رعاته الحقيقيين إبعادهم تماماً عن تصدر مشهد الحراك السلمي.

كما أن على الحزب الشيوعي، الذي يستعيد هذه الأيام ذكرى مجزرة انقلاب ٨ شباط، دراسة ظروفه وأسبابه ومقدماته واستخلاص العبر من ذلك، فإن على قادة الحراك الشعبي الاستفادة أيضاً من كل دروس العنف التي مرت على تاريخ العراق الحديث بإفشال مخطط جرهم إلى العنف المضاد الذي يقود الى المجهول الذي لا يريده أحد.

← المرصد التركي والقضية الكردية

تعرف على أبرز ملامح التعديلات الدستورية المرتقبة في تركيا

‹ تركيا الآن ›:

حذر نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري في إسطنبول، أردوغان توبراك، من تحييد الرقابة القضائية والتشريعية للمحكمة الدستورية والبرلمان التركي تمامًا بموجب التعديلات الدستورية التي يسعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لطرحها على الشعب التركي في استفتاء عام، وذلك خلال عرضه لأبرز التعديلات المتوقع إجراؤها على الدستور الحالي.

واستعرض توبراك، وهو كبير مستشاري رئيس حزب الشعب الجمهوري ونائبه في إسطنبول، البنود التي من المتوقع أن يعمل الرئيس أردوغان على تعديلها خلال الفترة المقبلة، في تقريره الأسبوعي على موقع «يني سولوق». وقال فيه «إن أردوغان طرح اقتراحه لدستور جديد بشكل مفاجئ، دون أن يشير في خطابه إلى الإصلاحات الاقتصادية الديمقراطية، التي كررها مرارًا وتكرارًا لمدة ثلاثة أشهر».

وأضاف توبتراك: «هذه المرة لا يتحدث عن تعديل دستوري، بل عن صياغة دستور جديد بشكل مباشر، علاوة على ذلك، فهو يختلق ذلك بعبارة (مدني وديمقراطي). وأنه عندما طرح الاقتراح، تحدث عن أول دستور مدني بالشراكة مع جميع الأحزاب والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. إلا أنه في اليوم التالي، جرى رسم حدود اقتراح رئيس الجمهورية في بيان حليفه رئيس حزب الحركة القومية دولت بهتشلي، وبينما يدعم الأخير تعديل الدستور، فإنه يريد أن يتم ذلك من أجل تعزيز نظام الإدارة الجديد». وأردف أنه لن يكون مفاجئًا أن يتم إدراج التحالف الحاكم في نص الدستور الجديد الذي يُعد لتعزيز نظام الحكم الرئاسي.

وأدرج مستشار زعيم المعارضة التغييرات المتوقع إجراؤها على النحو التالي:

- تحييد كامل للرقابة القضائية والتشريعية متمثلة في المحكمة الدستورية والبرلمان التركي.
- سحب الالتزام بقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من الدستور.
- اختيار أعضاء الإدارات المحلية والبلديات والحكومة المركزية بالتعيين وليس بالانتخاب.
- تقييد المنظمات غير الحكومية أو إلغاؤها بالكامل.
- إلغاء الضمانات الدستورية والقانونية للحقوق والحريات الأساسية.
- إلغاء حق الانتخاب والترشح للأقليات العرقية.
- اشتراط موافقة الرئيس على الترشح لعضوية البرلمان.
- إتاحة الفرصة للترشح لمنصب الرئيس مرات غير محدودة، وإزالة شرط الانتخاب بنسبة ٥٠٪ + ١ وجولتين.
- بالإضافة إلى رئيس الجمهورية المنتمي للحزب، فإن رؤساء المحافظات من الحزب الحاكم سوف يتولون رئاسة البلديات في الوقت نفسه.
- تعد الميزانية من قبل رئيس الجمهورية وتنفذ بمرسوم رئاسي.

زعيم المعارضة التركية: تعديلات أردوغان على الدستور تعزز الاستبداد

من جهته رد رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض كمال كليتشدار أوغلو، على دعوة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للشعب التركي لكتابة دستور جديد، قائلًا: «أخشى أنه سيعزز الاستبداد في البلاد وليس الديمقراطية».

وأوضح زعيم المعارضة خلال حوار له مع الصحفي التركي مراد يتكين، أن تركيا بحاجة إلى دستور جديد وديمقراطي، ولكنه أعرب في الوقت نفسه عن قلقه من أن اقتراحات أردوغان من شأنها أن تعزز الاستبداد وليس الديمقراطية.

وقال كليتشدار أوغلو، «اليوم، يؤيد الجميع الديمقراطية في تركيا، ويقولون إن الديمقراطية في تركيا تحتاج إلى دستور جديد، طبعًا، ولكن بشرط أن تبقى المواد الأربع الأولى من الدستور الحالي كما هي، ويجب على تركيا المضي قدمًا نحو معايير أكثر ديمقراطية بدستور جديد فنحن بحاجة إلى ذلك. نحن بحاجة إلى نظام برلماني معزز».

وأضاف كليتشدار أوغلو: «من أجل القيام بذلك، أولاً وقبل كل شيء، يجب أن تكون الهيئة التنفيذية التي ستقود صياغة الدستور الجديد مقنعة ومطمئنة. نحن لا نجد الحكم مقنعًا ومطمئنًا. كيف يمكن لحكومة لا تمتثل حتى للدستور الحالي أن تضع دستورًا ديمقراطيًا؟ أنا قلق من أن تكون مطالب التعديلات الدستورية في اتجاه تقوية السلطوية بدلاً من تعزيز الديمقراطية».

تركيا توسع نطاق عملياتها العسكرية في مواجهة الكردستاني

أحوال تركية:

وسعت الحكومة التركية من نطاق حربها على مسلحي حزب العمال الكردستاني لتشمل ولايات جديدة في إطار عمليات أطلقت عليها "ارن".

ورغم فشل العمليات العسكرية المتتالية في إنهاء تواجد المتمردين الكرد في مناطق خاصة بشرق وجنوب البلاد لا تزال الأجهزة الأمنية والعسكرية تنفذ هجماتها بشكل اوسع ما يشير الى حجم نفوذ المسلحين في مناطق ومحافظات ذات الأغلبية الكردية.

وأعلنت وزارة الداخلية التركية، الثلاثاء، إطلاق عملية "أرن-٨" العسكرية ضد منظمة "بي كا كا" في ثلاث ولايات جنوبي البلاد ضمن عمليات أطلقتها في ١١ يناير عقب انتهاء عمليات "الصاعقة" وذلك في إطار جهودها الرامية للقضاء بشكل تام على التمرد.

وأوضحت الداخلية التركية في بيان، أن العملية العسكرية تجري في ولايات هطاي وغازي عنتاب وعثمانية، بمشاركة ألف و٦٧٠ عنصرا من القوات الأمنية حيث اشارت إلى أن الهدف من عمليات أرن، هو تطهير كامل البلاد من المتمردين لكن ذلك لم يمنع من استمرار هجمات مسلحي حزب العمال الكردستاني.

ويتمكن حزب العمال الكردستاني دائما من استقطاب مقاتلين غاضبين من سياسة الدولة التركية في التمييز ضد الأقلية الكردية وقمعهم سياسيا وثقافيا.

ووسع الجيش التركي عملياته لتطال المتمردين الكرد داخل الاراضي العراقية والسورية وهو ما دفع قوى إقليمية ودولية لادانة التدخلات التركية.

ورغم ذلك واصلت تركيا في نهجها العسكري حيث لوح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الشهر الماضي بشن عملية عسكرية جديدة في شمال العراق، مهددا بأن بلاده قد تتدخل بنفسها من أجل إخراج متمردي حزب العمال الكردستاني من قضاء سنجار الذي لايزال محل خلاف بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة اقليم كردستان شبه المستقل رغم اتفاق سابق أخضع القضاء إلى إدارة مزدوجة.

وحاولت تركيا الاستفادة من القوة العسكرية الإيرانية في مواجهة المتمردين الكرد الذين يزعجون انقرة وطهران على حد السواء.

وفي سبتمبر أكدت تركيا وإيران للمرة الأولى أنهما تنسقان عملاً عسكرياً ضد حزب العمال الكردستاني وفرعه الإيراني حزب الحياة الحرة الكردستاني.

أحمد شيخو

التعديلات الدستورية الفاشية في تركيا

خبر٢٤:

يتخبط السلطة التركية في أغلب سياساتها التي أصبحت في تضاد مع أغلب السياسات الممكنة التي يمكن لها الإستمرار ، وهي الآن في حالة صدام مع أغلب شعوب المنطقة ودولها وكذلك مع الكثير من القوى الإقليمية والدولية، لاشك أن السلطة التركية الحالية وخصوصاً بعد ٢٠١٥ وتحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية وبعد الإنقلاب المزعوم في ٢٠١٦، أصبحت من أكثر السلطات الفاشية في تاريخ تركيا نفسها والمنطقة والعالم بممارساتها وتصرفاتها الاحادية الناتجة عن ذهنيتها المطلقة الإلغائية القومية والإسلاموية.

يتكلم أردوغان عن دستور جديد ويربطه بالتوافق مع حزب الحركة القومية،ـ وتكلم قبل ذلك بأسابيع عن إصلاحات قانونية وإقتصادية، ويحدث هذا في ظل تدهور حالة الإقتصاد التركي و تراجع شعبية أردوغان وحزب العدالة والتنمية والإنشقاقات الحاصلة فيه، ومطالبة المعارضة في تركيا بإنتخابات مبكرة وتهرب السلطة منها، واستمرار حروب الإبادة والتطهير العرقي بحق الشعب الكردي في داخل تركيا وخارجها والاعتداء على الحقوق والحريات العامة في تركيا من منع التظاهرات السلمية وحرية التعبير واعتقال وسجن كل من يخالف رأي السلطات كما في المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا وكما حصل مع طلاب جامعة البوسفور.

من يتابع ويدقق في سلوك السلطات التركية والقائمين عليها في السنوات الأخيرة وكذلك من يملك معرفة جيدة عن تاريخ تركيا الوظيفية التي تشكلت بعد توافق القوى الدولية حينها بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، والتي فرضت على شعوب ميزوبوتاميا والأناضول بالضد من ثقافة المنطقة وقيمها التشاركية التاريخية و المجتمعية. وكذلك إدخالها إلى الناتو ١٩٥٢، يدرك أن أغلب السلطات في تركيا لها مراحل خدمة معينة فيما يخص داخل تركيا والمنطقة. ولكون قرب تركيا من الاتحاد الأوربي وروسيا وأهميتها في حماية إسرائيل، كان الأوربيون لهم رأي مؤثر فيما يخص السياسة الأمريكية تجاه تركيا. وكانوا يفضلون بقاء تركيا على باب الدخول فقط إلى الاتحاد الأوربي.ولم يتخذ القوى المركزية في النظام العالمي حتى اليوم أي تغيير أساسي في التعامل مع تركيا ودورها بالنسبة للستراتيجيات التي يراد تطبيقها النظام العالمي في المنطقة حيث كانت تركيا الموقع والثقل له دور كبير.الدستور الأول الذي جمع حوله الكرد والترك وعلى أثره تم خوض حرب الاستقلال(١٩١٩_١٩٢١) وتشكيل البرلمان الأول الذي لم يحمل الصبغة العرقية التركية بل كان مجلس الشعب الكبير والذي حضره ٧٧ نائب كردي كممثلين عن كردستان بمعدل ٣٣٪ من عدد النواب حينها، والذي كان يعترف بأن الدولة للشعبين الكردي والتركي.لكن بعد ذلك و في تركيا المستحدثة بعد ١٩٢٣ والمشرعنة بصبغة مصلحية دولية خارجية، لم تعبر كل الدساتير وعلى اختلاف واضعيها من العلمانيين والإسلاميين ومن ورائهم وحتى اليوم عن حقيقة الجغرافية والتاريخ والتكوينات المجتمعية في تركيا، بل كانت الدساتير عبارة عن فصول من شرعنة الإبادات والقتل

والإنكار التي نفذتها الفاشية التركية بحق شعوب ميزوبوتاميا والأناضول لخدمة مشاريع الهيمنة على المنطقة والعالم، ورغم مسرحيات الأنتخابات والديمقراطيات التمثيلية الشكلية والإستفتاءات والحكومات المتعاقبة الوهمية، ظل القرار في تركيا وكما ذكرنا بعد البرلمان الأول في يد الخارج عبر الدولة العميقة(أرغنكون) التي هي إمتداد لغلاديو الناتو وأحيانا عبر التوافق بين السلطات والدولة العميقة أو جزاء منها.

لن يحصل تغيير حقيقي وصادق في أي دستور تركي مالم يتطرق إلى القضية الكردية ويتبنى حلها بالحل الديمقراطي الذي لطالما طرحه الشعب الكردي عبر مخاطبها القائد عبدالله أوجلان الذي يتعرض إلى حالة عزلة وتجريد شديدتين منذ ٢٢ سنة، والذي يقوم الآلاف من السجناء السياسين الآن في تركيا بمعركة الأمعاء الخاوية للمطالبة بحريته. وكل الدساتير من ١٩٢٣ وحتى الآن لم تجلب الحلول لإدارة علاقة الحياة بين المجتمعات والسلطة والقضايا العالقة في تركيا وعلى العكس زادت القضايا تعقيداً .

ماذا يريد أردوغان وبهجلي من الدستور؟. أغلب دساتير تركيا تم وضعها بعد الإنقلابات التي كانت تنفذ بتوجيه من القوى المؤثرة في النظام العالمي.

حول أردوغان بعد ٢٠١٧ النظام من برلماني لرئاسي وتم جمع كل السلطات في يد الشخص الملهم السلطان الإله بعد توافق الشيطان بهجلي معه رئيس حزب الحركة القومية التركية. ولم يتركوا مؤسسة أو مفصل أو مصدر للقوى والتعبير إلا ووضعوا أيديهم عليه. حتى أصبح هناك في تركيا دولة "القيوم" أي أن السلطة وفي أي مكان عندما لاتريد شخص بسبب أرائه المختلفة أو عرقه ودينه أو حزبه يقوم أردوغان ووزير داخليته صويلو بوضع أشخاص أردوغانيين من حزب العدالة والتنمية مكانهم حتى لو كانوا منتخبين بنسبة ٦٠٪ وحتى ٨٠٪ كما حصل مع روؤساء البلديات في المدن الكردية في باكور كردستان(جنوب شرق تركيا).

لكن الملفت أنه ماعدا حزب الشعوب الديمقراطي الوحيد الذي لا يتفق في سياساته مع الدولة العميقة ويستند إلى حقائق الجغرافية والتاريخ ولايوافق على سياسات السلطة التركية في التدخل والهجوم واحتلال البلدان وشعوب المنطقة، ماعدا هذا الحزب كل المعارضة التركية هي أحزاب دولة لها أدوار مرة في المعارضة وأحياناً في السلطة وهم الذين يقولون نعم لمذكرات أردوغان المقدمة لإستمرار الجيش التركي في التواجد خارج حدود تركيا المعترفة بها دوليا.وهذه الأحزاب مع حزبي أردوغان وبهجلي هي في تناغم وتنافس على السلطة والمكاسب والمناصب ، وليس إخراج وإعداد دستور وطني وديمقراطي في تركيا تمهد لحل القضايا العالقة منذ تشكيل تركيا في غير طبيعتها وحقيقتها التنوعية والتعددية.

بعد التغيرات في الإدارة الأمريكية وتبيان جزء من مشاغبة أردوغان على رعاته وإنتهاء العلاقة الخاصة بين ترامب وأردوغان وظهور المنطقة الرمادية الواجبة تصغيرها بين تركيا وروسيا وتركيا وإيران، لاشك أن أردوغان يعد أيامه وأيام سلطته فسنن الرؤساء الاتراك وتبادل السلطات ليست بالمرنة غالباً، وقصف الطائرات واعواد المشانق حاضرة في

الذاكرة التركية، ربما شكل أردوغان في سنيين حكمه الذي يقترب من العقدين قوى خاصة كأي إسلامي سياسي متخوف من المجتمع في داخل تركيا وخارجها كما هو حراس الليل وتنظيم الأئمة الأردوغانيين وتنظيم ديانت التركية وتسليح الأمن والمخابرات بأسلحة الجيش وتقوية نفوذ الأخوان والذئاب الرماية الطورانية الفاشية.

أي دستور يريده أردوغان بناءه؟ هل يريد دستور يشرعن له احتلاله لشمالي سوريا وشمالي العراق أم دستور يعطي له الحق والشرعية بالسيطرة على تنظيم "الأخوان" الإرهابي العالمي، هل يريد أردوغان دستور يسمح له بالتدخل وبناء القواعد العسكرية وتدريب المجموعات وتشكيل المرتزقة والإنكشاريين الجدد، لماذا يريد أردوغان دستور ومع الحركة التركية الفاشية ، هل ليشرعن إتهامه لكل مخالف له بأنه إرهابي أم يريد إغلاق الأحزاب والمؤسسات التي لاتتوافق مع أهوائه. هل يريد دستور يحاسب به الجميع ولايستطيع احد محاسبته. أم يريد دستور ليكون رئيس إلى الأبد كما كان يتوهم البعض من رؤوساء بعض دول المنطقة وكانهم خالدون في الدنيا وآلهة وليس بشر.

ولنسأل هل الدستور والقوانيين هي التي تحكم في المنطقة وفي تركيا خلال مئة عام مضت. وهل جمال وحلاوة ورونق المفردات وترتيب الفصول والمبادئ وحدها تكفي لإحقاق الحق.

أخذت السلطات الفاشية التركية من المجتمعات في تركيا ومنعت عنها كل وسائل حماية نفسها وذاتها ويقولون لها الدستور والبرلمان والحكومة والحقوق والدولة وكل هذه المصطلحات لامعنى لها عندما يجرد المجتمع من قوته ويمنع عنه تنظيم نفسه وتشكيل إرادته. نعم أنها فن السلطة وخبسها ووحشيتها التي لاتطاق. يجوعونك وثم يطعمونك وعليك شكرهم والتسبيح بحمده وكأن الجوع كان قدرك وهم من انقذك.

لايستطيع أردوغان ومن ورائه ومن يتحالف معه في خداع الشعوب في تركيا والمنطقة والعالم بأن الدولة التركية التي تحتل كردستان في جنوب شرق تركيا وشمالي سوريا وشمالي العراق ويتدخل في أكثر من ١٧ دولة في العالم بشكل عسكري وإستخباراتي وتدعم داعش والنصرة والأخوان والذئاب الرمادية ستتحول بدستور يحضره أردوغان وبهجلي الفاشي إلى نموذج يحترم الدستور والقوانيين وحقوق الإنسان .منذ مئة عام منذ ١٩٢٣ وتشكيل تركيا لم يمر يوم ولم تقتل الدولة التركية الفاشية من أبناء الشعب الكردي.

وعليه كل دستور في تركيا لم يطرح حل القضية الكردية لن يكون معبر عن تطلعات شعوب تركيا ولن يكون له تأثير إيجابي على شعوب المنطقة وعلى استقرار وأمان المنطقة، فكل سياسات وستراتيجيات وتدخلات الدولة التركية وعلاقاتها في المنطقة والعالم لها مركز وهدف واحد في عدم حصول الكرد في أي مكان في الدنيا على حقوقهم لأنهم يعرفون أنهم يقيمون دولتهم على إنكار ومحاولات إبادة الشعب الكردي وشعوب ميزوبوتاميا والأناضول وما تدهور اقتصادها إلا بسبب الحرب الذي تخوضه الدولة التركية ضد الشعب الكردي وشعوب المنطقة والميزانيات السرية التي تضعها السلطة لهذه الحروب العبثية الظالمة.

عضو هيئة الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم:

الوحدة الكردية يمكن تحقيقها إذا توحدنا في تحديد العدو الستراتيجي للكرد

PYD:

أكد عضو هيئة الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم أن الوحدة الكردية يمكن أن تتحقق إذا توحدنا في تحديد العدو الستراتيجي للكرد".

جاء حديث صالح مسلم هذا خلال مشاركته في برنامج (مع صناع القرار) الذي يعرض على شاشة قناة روج آفا، والذي كشف فيه مسلم عن أبرز أسباب التصعيد الأخير لحكومة دمشق ضد الإدارة الذاتية، مؤكداً أن هذا التصعيد يتم بالتنسيق مع تركيا، في محاولتهما تقويض الإدارة عبر هجمات خارجية وبلبلة داخلية.

وقال:" أعتقد أن للأمر وجهين، الأول هو اللقاءات التي تتم بين النظام السوري والنظام التركي حيث أن هناك تفاهماً على الأقل بينهما فالزيارات المتبادلة بين مسؤولي المخابرات التركية والسورية، يعني الطرفان لا يقبلان بهذه الإدارة وبما يجري في شمال وشرق سوريا، ولهذا لا بد أن الطرفين يضعان مخططات معينة بحيث يكون التهديد العسكري والتهديد المباشر من قبل تركيا مثلما حدث في عين عيسى، ويكون الضغط الداخلي من طرف الحكومة السورية في محاولة تقويض الإدارة الذاتية.

وأشار مسلم إلى أن هناك عصابات تعمل في السر تبحث عن ذرائع لخلق الفتن والتوتر، لأن النظام السوري لا يزال يحاول أن يعيد جميع المناطق السورية إلى وضع ما قبل ٢٠١١ لذا لا يتوانى عن بث الفتن وهو يعرف أنه إذا حاول خلق الفتنة وإنهاء العيش المشترك بين كافه المكونات، الكرد العرب السريان، ستكون محاولات تقويض الإدارة الذاتية من الداخل سهلة، وهذا يجري بالتنسيق بين الطرفين التركي والسوري، والذرائع يمكن خلقها بكل الأشكال، حيث عمد النظام إلى المضايقات التي تتم في الشهباء وحلب ففي هذا الشتاء القارس لا يسمح النظام بمرور المازوت إلى تلك المناطق ويمنع عنهم الدواء، والمواد التي تذهب إلى تلك المناطق تقع بيد الضباط والمسؤولين السوريين ويتاجرون بها في السوق السوداء، لهذا هم ضغطوا هناك بمساعده الأتراك ويحاولون طبعاً عبر بث الدعايات وخلق البلبلة التقويض من الداخل.

وحول أسباب استمرار الأزمة السورية وفشل مباحثاتها وجولات لجنة صياغة الدستور، أكد صالح مسلم أن جوانب الأزمة السورية يمكن حلها ولكن قبل كل شيء :" علنيا أن ندرك أن تركيا هي التي تمنع

المحادثات السورية والحوار السوري وآخره كان اللجنة الدستورية فتركيا والنظام يضعون العراقيل، ولو تركوا السوريين لحلوا مشاكلهم، فتركيا تقول إما أن يكون الحل كما أريده أو لن أترك مجالاً للحل، لذا يجب إخراج تركيا وإبعادها عن ملف الحوار السوري ويجب أن تخرج المعارضة من حضن تركيا وأن يكون لها رأي خاص، ومادامت في حضن تركيا فلن يكون هناك حل لسوريا".

هذا وأكد مسلم أن الأطراف التي تضع شروطاً على وجود ممثلي شمال وشرق سوريا في جنيف أو سوتشي أو في اللجنة الدستورية، لن تصل إلى نتيجة بدون مشاركة ممثلين عن المكونات الموجودة في شمال شرق سوريا،

وقال :"لن يكون هناك حل ونحن متأكدون من ذلك، إذ كيف تُهمل ثلث سوريا وتقول سأجد حلاً لسوريا؟"

ونوه مسلم إلى أنه وإضافة إلى الأسباب السابقة لفشل المباحثات فأن الأطراف الأخرى المشاركة في المباحثات سواء المعارضة وغيرها ليس لديهم مشروع للحل، وكل ما يبحثون عنه هو تغيير السلطة أو المشاركة في السلطة، وقال: "الطرف الوحيد الذي يملك مشروعاً للحل السوري وحلاً تقبله المكونات كلها، ومشروعاً ليس له أغراض سلطوية هو مشروع الإدارة الذاتية وهو يمكن أن يكون حلاً لكل المشاكل، لذا فتلك الأطراف لا تريد أن نشارك بتلك المباحثات".

وحول أهمية الوحدة الكردية في هذه المرحلة قال مسلم: "قبل الوحدة أريد أن أقول شيئاً أردده دائماً، وهو أنه يتوجب على باقي المكونات من غير الكرد ألا يخافوا من الوحدة الكردية، لماذا؟ لأن الكردي المشتت كان عبر التاريخ أداة بيد أعداء الشعوب، أما إذا توحد الكرد وأصبح لهم مرجعية حينها لن يستطيع أحد استخدامهم كأدوات في خلق التناحر وهذا ما نسعى إليه، ثانياً الوحدة مطلوبة اليوم بالنسبة للكرد للظرف الحساس الذي يمر به الشرق الأوسط، وهذه الوحدة لن تكون مهمة فقط للشعب الكردي إنما لشعوب المنطقة عموماً لتحقيق الديمقراطية".

وأكد مسلم أنه يمكن أن تحدث الوحدة الكردية عندما يعرفون عدوهم الستراتيجي، وقال: "أصبحت لدينا قناعات بأن العدو الستراتيجي للشعب الكردي هي الدولة التركية.

وأي كردي يمكن أن يقول إن السلطة التركية عدوة الشعب الكردي إلى أن تغير موقفها من الكرد، يمكن أن تتحقق معه الوحدة يكفي أن نتوحد على هدف واحد.

والهدف الواحد هو التصدي لأعداء الكرد التاريخيين الذين يحاولون تقويض الوحدة الكردية الذين تدخلوا في شؤون الدول الأخرى من أجل تقويض الوحدة الكردية".

خطاب مفتوح إلى اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

مجلس سوريا الديمقراطية:

أصحاب المعالي بمجلس الجامعة العربية

بعد التحية

في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ عندما شنت الدولة التركية عدوانها على الأراضي السورية، أعتبر مجلسكم الموقر إن "العدوان التركي تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي وللأمن والسلم الدوليين"، فقد كان ولا يزال هذا العدوان وتداعياته هو "الحلقة الأحدث من التدخلات التركية والاعتداءات المتكررة وغير المقبولة على سيادة دول أعضاء في جامعة الدول العربية"، كما أكد ذلك القرار أن كل جهد سوري للتصدي لهذا العدوان والدفاع عن الأراضي السورية، هو "تطبيق للحق الأصيل لمبدأ الدفاع الشرعي عن النفس وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة".. وحتى اليوم تستمر دولة الاحتلال التركية في عدوانها على الأراضي والسيادة السورية، وتصعيد نهج الإبادة والإصرار على استهداف المدنيين، لفرض تغييرات ديموغرافية في سوريا عن طريق استخدام القوة، ولا شك أن ذلك يمثل خرقا للقانون الدولي، و"يدخل في مصاف الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي تستوجب الملاحقة والمحاسبة القضائية الدولية لمرتكبيها، ويشكل تهديداً خطيراً لوحدة سوريا واستقلال أراضيها وتماسك نسيجها الاجتماعي"، وهذه العبارات مقتبسة من نص القرار العربي الصادر في هذا الشأن.

لقد عبر القرار العربي عن موقف لا لبس فيه، كما قرر النظر في اجراءات عقابية عاجلة تتعلق بالعلاقات الثنائية مع تركيا على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، لكن الجانب التركي استغل تحفظات بعض الدول الأعضاء –بين أمور أخرى– على هذا القرار لمواصلة عدوانه تحت ذرائع ومبررات واهية، كما يفعل اليوم باستغلال زيارات كبار مسؤوليه مثل وزير الدفاع إلى بعض البلدان العربية، لمواصلة جرائم عدوانه على سوريا، وغيرها من المناطق ضمن مخططه الكامل الذي يستهدف أمن واستقرار المنطقة.

هذه الهجمات التي تأتي في الوقت الذي يستمر فيه الإحتلال التركي ومرتزقته بإرتكاب أفظع الإنتهاكات في عفرين وغيرها من المناطق التي يتواجد فيها هو إعلان واضح على الدوام لمخططات الإبادة والإحتلال خاصة من خلال استهداف المدنيين الأبرياء، ولا سيما في ظل استمرار الجائحة المتفاقمة التي تهدد العالم كله.

إننا في مجلس سوريا الديمقراطية، إذ ندين وبأشد العبارات هذه الهجمات العدوانية ونهج الإبادة واستهداف المدنيين من قبل الدولة التركية ومرتزقتها وتجاوزاتها لكل الأعراف والمواثيق الدولية بما فيها ما هو متعلق بسوريا، وإنطلاقا من إدراج بند "التدخلات التركية في الدول العربية" كبند دائم على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، نناشد مجلسكم الموقر، إنطلاقا من موقفنا المبدئي في الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي السورية، إعادة التأكيد على قراراته المُشرفة، واتخاذ ما يلزم من تحركات سريعة لوقف التصعيد التركي وللحد من هذه الممارسات التركية التي تؤجج الأمور ولا تزيدها إلا تعقيدا للوضع المتأزم في سوريا وجر الأمور نحو الفوضى التي تتغذى عليها التدخلات التركية في بلدنا السوري وعموم المنطقة من خلال ودعم رعاية وتجنيد وتدريب ونقل الجماعات والتنظيمات الإرهابية والمتطرفة والمرتزقة والمقاتلين الإرهابيين

الأجانب، مما يتطلب تحركاً عربياً ودولياً لمواجهة هذه الأنشطة الخبيثة والتصدي لها على كافة الأصعدة ومختلف الوسائل.

وفي الوقت الذي نعيد فيه التأكيد بأن حل الأزمة السورية لن يكون إلّا وفق مساره السياسي المضمون في قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة في مقدمتها بيان جنيف ٢٠٢١ والقرار الدولي ٢٢٥٤" فإننا نؤكد بأن إعادة هيكلة تلزم هيئة التفاوض في شقيه المعارضة ووفد الحكومة السورية، الأولى حتى تبدو بأنها تضم قوى المعارضة الوطنية السورية ذات التأثير في مقدمتها مجلس سوريا الديمقراطية، وأن من يمثل وفد الحكومة السورية يجب أن يكون مخولاً وليس مدعوماً منها فقط. كي يبدو بأن الوفد التفاوضي يتحرك ضمن سياق العملية السياسية بنتيجة تحقيق الانتقال السياسي ومرحلة انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة.

كما أننا نحذر من خطورة انبعاث داعش وارتباط ذلك الوثيق بتصعيد ممارسات الاحتلال التركي بخاصة الذي يجري في مناطق عين عيسى وريف درباسية وديريك وعموم مناطق الشمال السوري وشرق الفرات، وإننا نؤكد بأن تنظيم داعش الإرهابي يقوم بتنظيم نفسه مستفيداً من الصمت الدولي تجاه جرائم الدولة التركية بحق الشعب السوري. دون أن يخفى على معاليكم دور قوات سوريا الديمقراطية في دحر التنظيم الإرهابي وتطهير الأراضي السورية منه وحماية كافة المكونات السورية وعن سيادة سوريا في أماكن وجود قوات قسد، نعيد على أذهانكم بأن الخطوة التي اتخذها التحالف العربي الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب قد أوتيت بنتائج باهرة في توجيه ضربة موجعة إلى الإرهاب من الذكرى السادسة على تحرير مدينة كوباني. والعام الرابع على تحرير الرقة السورية التي اتخذها التنظيم عاصمة لدولته المزعومة، والثاني على إنهاء داعش الجغرافية وميدانياً، وبالرغم من ذلك كله فإن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا تواجه تحديات فعلية يجب حلها وألا تترك مسؤوليتها على عاتق الإدارة الذاتية التي تعد جزءاً من النظام الإداري السوري العام معززاً وحدة البلاد وسيادتها الإقليمية" في مقدمة هذه التحديات وجود عشرات الآلاف من معتقلي داعش وأسرهم وعوائلهم من أكثر من جنسية إقليمية وعالمية" تمنّعت بلدانهم من استقبال كلّي لهم، لذا فإن بقاء ذلك معلقاً دون حل جذري حاسم يلقي بتأثيرات مرعبة على مستقبل المنطقة فإننا في ذلك نرى تأييدكم ودعمكم في تأسيس محكمة إرهاب شرقي الفرات السوري.

كما نلفت عنايتكم من مخاطر ممارسات تركيا في افشال الحوار الكردي كجزء من الحوار السيادي الوطني السوري–السوري، ونسأل هنا أيضاً دعم الجامعة العربية لهذا الحوار الذي ستكون نتائجه إيجابية على المستوى الوطني السوري.

وفي الختام نتمنى أن يتكلل اجتماعكم بالنجاح والموفقية، وأن يختتم بقرارات تعزز الأمن والاستقرار في كامل المنطقة والعالم.

سيهانوك ديبو

ممثل مجلس سوريا الديمقراطية في جمهورية مصر العربية

٧ فبراير/ شباط ٢٠٢١

البروفيسور الدكتور سربست نبي:

الخيارات الدستورية لحل القضية الكردية في سوريا

نورث بريس:

بالرغم من أن التجارب تؤكد على أن الحلّ الدستوري قد لا يقود بالضرورة إلى حلّ سياسي وإلى استقرار دائم، وبخاصة في الحالات، التي تتميز بالتعقيد الكثيف، كالحالة السورية أو العراقية مثلاً، إلا أنّه في نهاية المطاف يبدو الشرط الذي لابدّ منه للحلّ، ولتأسيس الشرعية السياسية والقانونية للدولة.

بطبيعة الحال، شكّل عامل عدم تنفيذ الدستور، وتعليق العمل ببنوده، أحد مظاهر الاستبداد السياسي، الذي هيمن على الحياة السورية طوال أكثر من نصف قرن من احتكار السلطة. إلا أن عدم اكتراث الأنظمة الاستبدادية بالدساتير السورية لا يفسّر طبيعة كل هذا الاستبداد وتاريخه وسلوكه. إذ تبرهن القراءة الدقيقة لسيرة معظم الدساتير، التي عرفتها سوريا منذ الاستقلال، أنها تفتقر لأيّ اعتراف بالتعددية السياسية أو التنوع الثقافي والقومي الحقيقيين، ولا تقرّ بهما. وبالمقابل تبرز هيمنة هويّة لغوية وقومية وتكرّس من تفوقها على حساب الهويّات الأخرى.

وهكذا يتطلع الكرد السوريون اليوم إلى وضع سياسي ودستوري يمكّنهم من ممارسة دورهم السياسي مباشرة وعلى قدم المساواة مع الآخرين. وهذا الأمر يشترط امتلاكهم للقدرة الدستورية والسياسية المشروعة، التي بفضلها يمكنهم تقرير مصيرهم بحرية ودون إكراه. ومن هنا ينشدون الضمانات الواقعية (الدستورية، السياسية، الثقافية) التي تحول دون عودة كل أشكال التمييز القائم والمتوارث بحقهم وبحق غيرهم من الأقليات القومية المهمشة.

بداية ينبغي التأكيد على أن الوجود الكردي في غرب كردستان (كردستان سوريا) حقيقة تاريخية وجغرافية راسخة. وحقوق الكرد المترتبة على هذا الوجود والمستحقة ليست بدعة أيديولوجية أو اختراعاً سياسياً. وهذه الحقيقة هي أقدم بكثير من حقيقة وجود الدولة السورية وأكثر شرعية من الناحية التاريخية، بالرغم من أشكال التشويه الثقافي والاجتماعي والسياسي الذي نال من هذا الوجود طوال عقود. فالتاريخ الكردي هنا غارق في القدم، والكرد لا يتظللون بظلال تاريخ أحد ولا بشرعيته السياسية. وكل حديث عن التعايش أو المواطنة الحقيقية من دون الاعتراف بهذا المبدأ هو مجرد لغو لا معنى له.

إن شرعية حقوق الكرد تنبثق من هنا بالذات، ومن هذا المبدأ المركزي، لا من أيّ مصدر آخر. أي من مبدأ حقهم في تقرير مصيرهم في أن يكونوا سوريين بإرادتهم الحرّة. فهم من يجب أن يقرروا أن يكونوا سوريين بإراداتهم الحرّة، لا مرغمين ومكرهين بوصاية غيرهم وإرادتهم.

ولم يكن التنوع الثقافي والقومي في سوريا أمراً عارضاً أو طارئاً في أيّ وقت من الأوقات، إلا في الحقبة، التي طغت فيها نزعة قومية مركزية قادت إلى الإنكار المطلق للآخر ونفيه، وتدريجياً أدت إلى ممارسات إخضاع وتدجين ممنهج بحق المختلف والمتنوع على المستوى السياسي والدستوري. ومن هنا فشلت الدولة السورية القائمة في أن تخلق هوية وطنية، جامعة ومشتركة وحرّة للسوريين جميعاً.

بوجه عام تنكرت الدساتير السورية، قبل الاستقلال وبعده، لهذا التنوع الثقافي الراسخ في البلاد، نفت بعض الهويّات وألغتها، وبخاصة الهويّة القومية الكردية، ونحت بعضها الآخر، كالسريانية مثلاً. وبالمقابل فرضت هوية أحادية وشمولية، على أساسٍ من المركزية اللغوية والثقافية والأيديولوجية، وقلّصت التنوع التاريخي والتعدديات القومية إلى الحدّ الأدنى قسراً. وبالمثل بررت هذه المركزية الثقافية واللغوية وسوغت بدعوى أن الأغلبية الأثنية/القومية أو اللغوية لها الشرعية التاريخية والأيديولوجية في أن تحتل مكانة مركزية مهيمنة ومتفوقة على الثقافات والجماعات اللغوية الأقل عدداً ومن ثم الأقل أهمية.

ولعل أهم دستور عرفته سوريا والأكثر اعتدالاً كان الدستور الأول المعروف بـ"دستور الملك فيصل" عام ١٩٢٠م، والذي بالرغم من اعتباره هوية الدولة السورية بوصفها "مملكة عربية" ولغتها الرسمية الوحيدة هي العربية، إلا أن هذا الدستور قدّم تصوراً لبناء الدولة قوامه الحكم الذاتي للمقاطعات واللامركزية الداخلية، على نحو أقرب ما يكون إلى الدولة الفيدرالية. كذلك يلاحظ أن الدستور لم يذكر أيّة هويّة دينية أو مذهبية للدولة سوى دين ملكها، الذي يجب أن يكون مسلماً، وبالمقابل فقد ضمن الدستور حرية العبادة والمعتقد.

المـــرصـــد الايرانـــي

ايران: علينا تنفيذ الاتفاق الذي تفاوضنا عليه

وكالة الانباء الايرانية:

قال "وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف ان "الاتفاق النووي بأكمله غير قابل للتفاوض لأنه تم التفاوض عليه بالكامل وعلينا تنفيذ الاتفاق الذي تفاوضنا عليه لن نشتري حصانًا مرتين".

واضاف وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، خلال مقابلة الأحد مع فريد زكريا، مقدم برنامج GPS على شبكة CNN الخبرية حول الاتفاق النووي أنه من الواضح أن الولايات المتحدة هي التي تركت الاتفاق وانتهكته. كانت الولايات المتحدة هي التي عاقبت أي دولة تحترم الاتفاقية وتلتزم بها. لذلك يجب على الولايات المتحدة العودة إلى الاتفاقية للوفاء بالتزاماتها. إيران لم تنسحب قط من هذه الاتفاقية وهي طرف فيها. خفضت إيران بعض التزاماتها تماشيا مع الاتفاقية. تتمثل طريقة العودة إلى الامتثال الكامل من وجهة نظر إيران في عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاقية ، التي كانت خارج الاتفاقية تمامًا ، ويجب على الولايات المتحدة الوفاء بالتزاماتها. والسؤال الآن هو ما إذا كانوا يريدون الابتعاد عن سياسات الرئيس ترامب الفاشلة ، أو ما إذا كانوا يريدون بناء سياساتهم عليها ، هو قرار يجب على الرئيس بايدن ومستشاريه اتخاذه. إذا كانوا يريدون بناء سياستهم على إخفاقات ترامب ، فلن يؤدي ذلك إلا إلى الفشل.

وقال ظريف ردا على سوال حول التعويضات انه يجب على الولايات المتحدة رفع العقوبات وليس إصدار استثناءات. يجب على الولايات المتحدة رفع العقوبات ، ولم تكن التعويضات شرطًا مسبقًا. قلنا أنه عندما تعود الولايات المتحدة إلى الاتفاقية سنناقشها ، وهذا سبب واضح للغاية ، فالصفقة أو أي اتفاق دولي ليس بابًا ، فلا يمكنهم ببساطة الذهاب كما يحلو لهم والقدوم إلى الولايات المتحدة. يجب أن تكون شفافة ويجب أن تذهب إلى إيران ويضمن الأعضاء الآخرون في الاتفاقية عدم تكرار سلوك الرئيس ترامب ، لأن المجتمع الدولي قد عانى بما فيه الكفاية من الخروج على القانون من شخص يتصرف لمجرد نزوة. لقد رأيت ما حدث في الولايات المتحدة ، ورأيت ما حدث في الكونغرس. لقد تطرق الشعب الإيراني إلى هذه القضية لمدة أربع سنوات طويلة جدًا جدًا. نحن لسنا على استعداد للمس مثل هذا الشيء مرة أخرى.

واضاف وزير الخارجيّة الإيراني ، أنّ الحصول على تعويض من واشنطن عن انسحابها من الاتفاق النووي "ليس شرطاً لإحيائه".

وأكّد وزير الخارجيّة الإيراني، أنّ إجراءات إيران الأخيرة المتعلقة بالاتفاق النووي "يمكن الرجوع عنها".

وأشار ظريف إلى أنّ "تاريخ ٢١ من الشهر الحالي هو الموعد النهائي لوقف التزامنا بالبروتوكول الإضافي"، مشدداً على أنّ ذلك "لن يعني إغلاق الباب تماماً في وجه الاتفاق النووي". وأوضح أنّ الاتفاق النووي "تمّ التفاوض عليه سابقاً ولا يمكن إعادة التفاوض بشأنه"، وأنّ بلاده "لم تنسحب أبداً منه، لكنها خفضت بعض تعهداتها"، مبرزاً أنّه "لقد انسحب ترامب من الاتفاق ويجب على بايدن العودة إلى الاتفاق الذي سبق التفاوض بشأنه والسلام".

وفيما يتعلق باليمن، تحدثت ظريف عن أنّ إيران "مستعدة للعمل مع مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث،وشدد وزير الخارجيّة الإيراني أنّه "على الولايات المتحدة أن تطلب من السعودية وقف الحرب في اليمن".

وفي السياق نفسه، قال ظريف في مقابلة مع التلفزيون الإيراني "لسنا مستعجلين لعودة أمريكا".

وفي الحديث عن المفاوضات بشأن الاتفاق النووي، قال ظريف "ليس هناك مفاوضات لتنضم إليها السعودية، الاتفاق النووي قد تمّ، وفاوضنا عليه كلمة كلمة".

وقال إن "طهران ترحّب بالتفاوض مع الرياض بشأن الملفات الإقليمية، وإن الغرب غير معني بشؤون منطقتنا"، مؤكّداً استعداد ايران لتعزيز علاقاتها مع الجوار"، مؤكّداً الترحيب "بأي جهود قطرية أو كويتية لتفعيل الحوار مع دول المنطقة".

و صرح ظريف أن "الأوروبيين مدينون لإيران، وأثبتوا أنه لا سلطة لهم على شركاتهم التي تأخذ تعليماتها من واشنطن". "من الأفضل للولايات المتحدة أن تُظهر بعض الحب القاسي لحلفائها، وتطلب منهم وقف هذه الفظائع" مشيرًا إلى إحصائيات، قال ظريف: "السعودية أنفقت العام الماضي أكثر من ٧٠ مليار دولار على المشتريات العسكرية. وأنفقت الإمارات العربية المتحدة التي يبلغ عدد سكانها الأصلي ١,٥ مليون ما يقرب من ٢٢ مليار دولار. أنا أقتبس من الأرقام. إجمالي الإنفاق العسكري الإيراني مع أكثر من مليون جندي يرتدون الزي العسكري حوالي ١٠ إلى ١١ مليار دولار". وتابع ظريف، متسائلاً: "إذن، هل هم مستعدون لخفض نفقات الأسلحة؟ هل الولايات المتحدة مستعدة لوقف بيع ربع مبيعات الأسلحة العالمية لمنطقتنا؟"

وقال ظريف: "يجب على الولايات المتحدة ألا تتحدث عن دفاع إيران. يجب أن تتحدث الولايات المتحدة عن كل هذه الأسلحة التي تبيعها لمنطقتنا ويتم استخدامها ضد الأطفال الأبرياء في اليمن. لذا، هذا هو السؤال الذي يجب طرحه، وليس سؤال إيران عن الحد من إنفاقها الدفاعي المحدود للغاية".

"هيأنا الأجواء لتعود أمريكا والدول الأوروبية للالتزام بالاتفاق النووي"

من جهته قال المتحدث باسم الخارجية الايرانية سعيد خطيب زادة، إن إيران ومن خلال التعاطي مع الاتفاق النووي هيأت الأجواء لكي تعود امريكا الى الاتفاق وتلتزم الدول الاوروبية بتعهداته فيه.

واضاف خطيب زادة في مؤتمره الصحفي الاسبوعي اليوم الاثنين، ان إيران لاتمانع من عودة امريكا الى رشدها والتخلي عن العناد ، مشيرا الى ان طهران تنتظر من الاطراف الاخرى الالتزام بتعهداتها.

وتابع قائلا : نحن عضو في الاتفاق النووي ولم نترك طاولة المفاوضات بل تركها الطرف الآخر، ومتى ما عاد ذلك الطرف عندها يمكن الحديث عن القضايا العالقة.

وحول المشاورات بين إيران واوروبا بشأن الاتفاق النووي، أكد خطيب زادة أن الدول الأوروبية الثلاث شريكة مع أمريكا في نقض العمل بالتزاماتها المقررة في الاتفاق، كما أن منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لم يعمل بدوره كمنسق لتنفيذ الاتفاق ، ومن هنا ما زالت الاتصالات جارية مع الاتحاد الاوروبي لحثه على تفعيل دوره التنسيقي .

واستعرض خطيب زادة أهم الاحداث السياسية الاخيرة والحالية كزيارة وزير الخارجية العراقي الى طهران وما جرى فيها من مداولات ، من بينها سير الملف القضائي بشأن ملاحقة المخططين والمنفذين لاغتيال قائد قوات القدس اللواء قاسم سليماني ، اضافة الى توقيع اتفاقيات مصرفية وتجارية ، كما اشار الى زيارة رئيس السلطة القضائية الايرانية الى بغداد اليوم والتي ستتناول عدة قضايا من بينها ملف اغتيال سليماني.

بايدن يحدد شروطه لرفع العقوبات عن إيران.. مأزق محتمل

العين الإخبارية:

قال الرئيس الأمريكي، جو بايدن، ، إن الولايات المتحدة لن ترفع العقوبات أولا عن إيران لتشجيع طهران على العودة للاتفاق النووي.جاء ذلك في تصريحاته لشبكة "سي بي إس" الأمريكية التلفزيونية، بعد حديث لمرشد إيران، علي خامنئي، بأن بلاده لن تعود للاتفاق إلا بعد رفع كامل العقوبات الأمريكية.

وصدرت تصريحات ومطالب مشابهة من جانب الرئيس الإيراني حسن روحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف، عقب فوز بايدن بالانتخابات الرئاسية الأمريكية.غير أن تصريحا مقتضبا لبادين وهو "لا" عندما سئل عما إذا كانت واشنطن سترفع العقوبات أولا، يشير إلى مأزق محتمل.

وأومأ بايدن عندما سئل عما إذا كان يتعين على الإيرانيين وقف تخصيب اليورانيوم كخطوة أولى.

وتعبر إدارته عن استعداد للعودة للاتفاق، وفق شروط محددة.

وكان وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن طالب إيران بالعودة للالتزام باتفاقها النووي مع القوى العالمية قبل أن تفعل واشنطن.

وقال بلينكن إنه إذا عادت إيران للالتزام بالاتفاق، فستسعى واشنطن لبناء "اتفاق أطول وأقوى" يتناول مسائل أخرى "صعبة للغاية".

إدارة بايدن تنوي تخفيف الضغوط المالية عن إيران

(بلومبيرك نيوز سيرفز):

قالت وكالة "بلومبيرغ" في تقرير لها إن إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، تدرس سبل تخفيف الضغوط المالية على إيران بدون رفع العقوبات الاقتصادية عليها، بما في ذلك عدم المساس بحظر تصدير النفط، كخطوة نحو إحياء الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ الذي انسحبت منه واشنطن بقرار من الرئيس السابق، دونالد ترامب.

ووفق المصدر ذاته، فإن بعض الخيارات التي يتفاوض بشأنها المسؤولون الأمريكيون تشمل تقديم دعم لصندوق النقد الدولي من أجل تقديم قروض لطهران لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، وتخفيف وطأة العقوبات التي حالت دون وصول المساعدات الدولية المرصودة لمواجهة الوباء إلى إيران. وأشارت "بلومبيرغ" إلى أنها قد حصلت على هذه المعلومات من أربعة أشخاص على اطلاع على ما يجري داخل الإدارة الأمريكية، موضحة أن الخطوات لها مبررات إنسانية.

كذلك أوضحت "بلومبيرغ"، نقلا عن المصادر ذاتها، أن الرئيس الأمريكي يمكنه إصدار قرار تنفيذي يقضي بمراجعة قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، مضيفة أن إصدار قرارات قد تسمح لإيران ببيع النفط في الأسواق الدولية ليس مطروحا حاليا.

وشدد روحاني على رفض طهران أي تغيير في مضمون الاتفاق النووي، قائلاً إنه كان نتيجة عشر سنوات من المفاوضات و"لن يتحقق بسهولة"، مخاطباً الولايات المتحدة بالقول: "إذا كنتم تريدون العودة إلى الاتفاق النووي فأهلاً وسهلاً، وإذا كنتم لا ترغبون في ذلك فاذهبوا ونحن سنستمر في أعمالنا".

خيارات بايدن فيما يتعلق بالاتفاق النووي مع إيران

مركز الامارات للدراسات الستراتيجية:

هناك الكثير من التساؤلات حول خيارات الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن في التعامل مع ملف إيران النووي، الذي يمثل منذ سنوات عديدة عقدة كبيرة في العلاقات بين واشنطن وطهران، فكيف سيتعامل بايدن مع هذا الملف الشائك؟ وما مدى استعداد الطرفين لتقديم تنازلات متبادلة من أجل عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي وقيام طهران بالتزاماتها بموجب الاتفاق؟

يُعدُّ ملف إيران النووي من أعقد الملفات التي تواجه إدارة الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن بعد ٤ سنوات من الضغوط القصوى والعقوبات المتواصلة التي فرضها الرئيس السابق دونالد ترامب منذ توليه الرئاسة في يناير ٢٠١٧، وانسحب خلالها من الاتفاق النووي في مايو عام ٢٠١٨، وشملت هذه العقوبات أشخاصًا وكيانات داعمة للنظام في تحايله على العقوبات الأمريكية، وتكمن الخطورة في أن الوقت اللازم لوصول إيران إلى الحد الأدنى البالغ ٩٠ في المئة من اليورانيوم المخصب المستخدم في صناعة قنبلة نووية ينخفض مع البدء في تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المئة.

وبجانب ملف إيران النووي الشائك، فإن هناك ملفات أخرى ترتبط به، على رأسها برنامج طهران الصاروخي وتمددها في المنطقة، خصوصًا في العراق واليمن وسوريا وزعزعتها لاستقرار دول المنطقة، وباتت تشكل معضلات صعبة الحل بالتزامن مع تبنّي النظام تطوير قدراته العسكرية وقوته على الردع، وبلغ حد استباق الحرس الثوري والجيش، انتخابات الرئاسة الأمريكية وإعلان نتائجها بإجراء مناورات عسكرية ضخمة بهدف الضغط على الإدارة الأمريكية الجديدة، وأزاحت الستار خلالها عن أسلحة وتكتيكات جديدة منها صواريخ متطورة.

كان الرئيس الأمريكي جو بايدن الذي تولى الرئاسة الأمريكية في ٢٠ يناير٢٠٢١، قد أعلن أثناء حملته الانتخابية عزمه التخلي عن سياسة الرئيس السابق دونالد ترامب المتشددة تجاه إيران مؤكدًا عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي إذا عادت إيران إلى الالتزام الصارم بهذا الاتفاق باعتباره نقطة بداية لمفاوضات، معلنًا رفع العقوبات التي فرضها ترامب، بَيدَ أن تنفيذ هذا القرار قد يصطدم بعدة عراقيل ومعوقات داخلية وخارجية، في حين استبَقَت إيران تولي بايدن الرئاسة بإرسال رسائل ضغط وتهديد، منها إقرار البرلمان ومجلس صيانة الدستور قانون «المبادرة الستراتيجية لإلغاء العقوبات» الملزم للحكومة في ٢ ديسمبر ٢٠٢٠، ويتضمن المزيد من خفض التزامات إيران بالاتفاق النووي، وإنتاج وتخزين ما لا يقل عن ١٢٠ كجم من اليورانيوم بنسبة تخصيب ٢٠ في المئة، وإعادة تصميم وتحسين مفاعل أراك للماء الثقيل بقدرة ٤٠ ميجاوات وغيرها من البنود.

بيد أن الرسائل الإيرانية لأمريكا تتسم في مجملها بالتباين، فلم تقتصر على التهديد فقط، إذ بعثت طهران برسائل مختلفة للولايات المتحدة مفادها، التجاوب مع الرسائل الإيجابية، فقد أعلن محمد جواد ظريف وزير خارجية إيران أن عودة أمريكا وإيران إلى التطبيق الكامل يمكن أن تتم بشكل أتوماتيكي، ولا تحتاج إلى مفاوضات، وفي المقابل فقد اختار الرئيس بايدن «روب مالي» المسؤول السابق في إدارة باراك أوباما ورئيس

مجموعة الأزمات الدولية وخبير التفاوض بشأن القيود، مبعوثًا إلى إيران وهو ما يعزز فرضية استمرار الإدارة الجديدة على السياسة نفسها لإدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، مع وجود متغيرات فرضتها تداعيات سياسية عديدة تتعلق بالداخل الإيراني وأيضًا على مستوى المنطقة والعالم، وهو ما يُرجِّح أن يكون هناك تعاون أمريكي–أوروبي مشترك بشأن ملف إيران النووي خلافًا لتعامل إدارة ترامب.

وقد تشكل الأطراف الإقليمية، ممثلة غالبًا في إسرائيل ودول الخليج العربية التي تطالب بالمشاركة في أي مفاوضات مباشرة بين طهران وواشنطن، عائقًا مرحليًا أمام توجه بايدن نحو إلغاء سريع للعقوبات على إيران التي تؤكد على لسان مسؤوليها، وكان آخرهم أبو الفضل عمويي المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية، عدم أحقية السعودية في المشاركة، رافضًا مطالبة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مشاركة السعودية. ومن ثم فقد تتوافق الأطراف الإقليمية مع إدارة بايدن على آلية من شأنها فتح مسارات تفاوضية منفصلة مع إيران، من ضمنها التوصل إلى تفاهمات حول ملفات وقضايا إقليمية قد تصل إلى مستوى التهدئة مع إسرائيل.

قد تشكل الأوضاع السياسية الداخلية والصراع بين الأصوليين والإصلاحيين في إيران أحد دوافع إدارة بايدن لتخفيف العقوبات «جزئيًا» لمنح حكومة الرئيس حسن روحاني المحسوبة على التيار الإصلاحي والمعتدل مزايا لتحقيق انفراجة اقتصادية تعزز فرص أي مرشح إصلاحي محتمل في الفوز بانتخابات الرئاسة المقبلة في ١٨ يونيو ٢٠٢١ والحيلولة دون فوز مرشح أصولي متشدد التي يخطط لها النظام في إطار هندسته للحياة السياسية التي بدأت بانتخابات البرلمان في ٢١ فبراير ٢٠٢٠، إلا أن تطلعات واشنطن قد تصطدم بمساعي البرلمان الإيراني لتعديل قانون انتخابات الرئاسة لإقصاء شخصيات سياسية إصلاحية نافذة في الحكومة الحالية في مقدمتها وزير الخارجية الإيرانية «محمد جواد ظريف» ووزير الاتصالات محمود آذري جهرمي.

ويمكن تفسير تصريحات وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن» التي ربط فيها عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي بعودة طهران إلى الوفاء بالتزاماتها التي تراجعت عنها وتأكيده أن الأمر سيستغرق وقتًا طويلًا بجانب تحليق قاذفة من طراز (بي–٥٢) فوق منطقة الخليج العربي يوم الأربعاء الماضي للمرة الأولى في عهد بايدن، بأنه نوع من الضغط الأمريكي على إيران لكي تبدي مزيدًا من المرونة وتحسين أجواء التفاوض ومن ثم لا يعني ذلك سير بايدن على سياسة ترامب نفسها.

خلاصة القول، إن ملف عودة بايدن إلى الاتفاق النووي من عدمه، يظل مفتوحًا أمام احتمالات وسيناريوهات مختلفة، قد يكون منها استمرار الوضع الحالي ومن ثم استمرار العقوبات لفترة ربما تقترب من موعد عقد انتخابات الرئاسة الإيرانية المقبلة، إلا أن هذا قد يعزز فرص مرشح أصولي متشدد وهو ما تخشاه أمريكا والغرب، وقد تتجه إدارة بايدن إلى سيناريو العودة الجزئية والمرحلية للاتفاق النووي مقابل تراجع إيران عن إجراءاتها النووية «التصعيدية»، ثم تتم مناقشة الملفات الأخرى، وهو السيناريو الأرجح، ويرجح أن يحظى هذا السيناريو بدعم أوروبي واسع.

← المرصد الأمريكي والسياسات الخارجية

عن ركائز سياسة بايدن في الشرق الأوسط

وول ستريت جورنال:

رأى كبير الباحثين في معهد "هدسون" مايكل دوران أن الرئيس الأمريكي جو بايدن، باعلانه مراجعة تصنيف "أنصارالله " الحوثية منظمة ارهابية، ونيته العودة إلى الاتفاق النووي، ينتهج سياسة "مُخيفة" في الشرق الأوسط حيث يُعادي الحلفاء ويتحالف مع الأعداء.

مراجعة تصنيف الحوثيين كمنظمة، سيُشجّع إيران ويُضعف معنويات السعودية وجميع الحلفاء الأمريكيين المُهدّدين بالعدوان الإيرانيوكتب دوران، في مقال في صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية أن بايدن شن، خلال حملته الانتخابية، حملة ضمنية على أساس وعد الرئيس الراحل وارن جي هاردينغ في ١٩٢٠ "بالعودة إلى الحياة الطبيعية".

لكن إدارته تعود إلى ستراتيجية باراك أوباما "غير الطبيعية" والمتمثلة في ستراتيجية الرئيس الأسبق أوباما في الشرق الأوسط.

وقال الكاتب: "السياسة الطبيعية تقوم على احترام الوصية الأساسية لفن الحكم السليم، من خلال تقوية الأصدقاء ومعاقبة الأعداء، ويُمكن التفريق بينهما من خلال تساؤلين بسيطين: ما هي الدول التي تميل إلى الاحتماء بمظلّة القوة الأمريكية؟ وما هي الدول التي تسعى لتدمير النظام الأمريكي؟".

ركائز النظام الأمريكي

وأشار دوران إلى أن إسرائيل، وتركيا، ودول الخليج "شكلت ركائز للنظام الأمريكي، في المقابل، لم تكف إيران على مدى السنوات الـ٤٠ الماضية، عن مناهضة النظام الأمني الأمريكي".

هناك ثلاثة تفاصيل تتعلّق بالموقف الستراتيجي الإيراني، يُمكن أن تؤدي إلى تفاقم المخاطر في المستقبل القريب:

-الأول: سعي ايران إلى الهيمنة على منطقة الخليج التي تضمّ خمسة من أكبر عشرة احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم.

-الثاني: التحالف المتصاعد بين إيران وروسيا والصين.

-الثالث: غضب حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، من تواصل واشنطن مع إيران.

سياسة احتواء مُعاكسة

ووفقاً للكاتب، يجب أن تقوم السياسة الطبيعية على "احتواء إيران"، حيث اعتبر جميع الرؤساء الأمريكيين منذ الرئيس جيمي كارتر، أن طهران تهديد، باستثناء أوباما، الذي وقع الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥، والذي ينوي بايدن العودة إليه.

واعتبر أن خطة العمل الشاملة المُشتركة لن تحتوي إيران، بل أوجدت بنودها النهائية طريقاً واضحاً أمام إيران لإمتلاك الأسلحة النووية، وبرفع العقوبات، فإنها تمد "الحرس الثوري" بالمال.

وقال الكاتب: "تخلّى أوباما أيضاً عن الردع العسكري التقليدي، حيث وجدت إيران الضوء الأخضر لتوسيع وتسليح شبكة ميليشياتها. وعندما ترك أوباما منصبه، كان لإيران نفوذ قوي على ٤ عواصم عربية هي بغداد، بيروت، دمشق، وصنعاء".

إيران والحوثيون

وعلى النقيض من أوباما، عاد ترامب إلى سياسة الردع وفرض عقوبات على إيران، وفي نفس الوقت دعم العمليات العسكرية والاستخباراتية للحلفاء، خاصة إسرائيل، ضد إيران ووكلائها.

وأضاف الكاتب أن "بايدن ينوي تبديد الجهود التي بذلها ترامب في الملف الإيراني، وإعادة النظر في السياسة الأمريكية تجاه اليمن. علي سبيل المثال، كانت أولى خطواته مراجعة تصنيف حركة "أنصار الله" الحوثية منظمة إرهابية، بينما تعمل إيران على تقوية الحوثيين ليكونوا النسخة الثانية من "حزب الله" اللبناني. ومثلما يُهدّد "حزب الله" إسرائيل بالقذائف دقيقة التوجيه والصواريخ، فإن الحوثيين أيضاً يُهدّدون السعودية بالطريقة ذاتها. كما يُوفر الحوثيون لإيران مدخلاً إلى البحر الأحمر وبالتالي يتيحون لها الاقتراب من قناة السويس، من المحيط الهندي".

وبدل أن يُجبر إيران على التراجع، يعمل بايدن ضد السعودية، حليفة الولايات المتحدة. "إن مراجعة تصنيف الحوثيين، سيتشجع إيران وتُضعف معنويات السعودية وجميع الحلفاء الأمريكيين المُهدّدين بالعدوان الإيراني"، وفقاً للكاتب.

وختم الكاتب قائلاً، إن "التخلّي عن سياسة الاحتواء، وتدمير الردع، وتبديد النفوذ، ومعاداة الحلفاء، والتحالف مع الأعداء، هي العناصر الرئيسية لستراتيجية أوباما بايدن. إن تبني إدارة بايدن هذا النهج مُخيف أكثر من أن يكون غير طبيعي".

عبدالرحمن الراشد:

سياسة بايدن والمنطقة

صحيفة (الشرق الاوسط):

واحدة من الإشكالات الخطيرة التي واجهت السعودية، وبقية الدول الحليفة للولايات المتحدة في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما، فلسفتها لما تراه ستراتيجية للمرحلة الجديدة. أوباما كرَّر الحديث عنها لكنَّها كانت تعكس رؤية فريق كبير من راسمي السياسة العليا. باختصار شديد، يرى هؤلاء أن مفهوم المصالح العليا تغير كثيراً عمَّا كان عليه بعد مرحلة الحرب العالمية الثانية. الصين، وليست روسيا، هي التحدي الاقتصادي والسياسي، والمصالح مع شرق آسيا. التوجه شرقاً سيكون على حساب الغرب والشرق الأوسط الذي تراجعت أهميته مع تزايد إنتاج أمريكا للبترول الصخري فجعلها دولة مصدرة وغيّر تاريخاً طويلاً من العلاقة بين الجانبين. بدأ الانسحاب العسكري الأمريكي من المنطقة وتراجع النشاط السياسي بناء عليه. لكن السنوات التالية بيَّنت أنَّ الأمور لم تكن بتلك البساطة. فالتهديد النووي الإيراني خطر عالمي وإن كان بعيداً. الإرهاب يمكن أن يعود ويهدد الولايات المتحدة في عقر دارها.

والصين نفسها تزحف باتجاه آسيا وأفريقيا وتستولي على المناطق التي رسمتها على خريطة مشروعها الضخم «الحزام والطريق» الذي يتمدد مثل التنين إلى جنوب شرقي آسيا وأوقيانوسيا وأفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وطريق بحر الشمال الروسي، ووقعت مع بكين ١٢٦ دولة، وأصبحت باكستان تقريباً صينية، بعد أن كانت سابقاً في الفضاء الأمريكي. دول النفط الشرق الأوسطية مهمة للغاية كونها المورد الأول للطاقة، والسعودية أكبر مصدر نفطي للصين. هذه تجعل واشنطن تعيد تفسير مفهوم المصالح العليا في ضوء تنافسها الدولي.هذه الصورة من فوق للعلاقات الدولية وعودة التنافس على المنطقة. والتفاصيل الصغيرة لا تخرج عنها. ليست للولايات مصلحة في ترك اليمن مثلاً دولة فاشلة وبؤرة تنمو فيها الميليشيات الحوثية و«تنظيم القاعدة» وتصبح تحت سيطرة إيران. وهي لا تريد القتال هناك، وبالتالي ليس لها خيار سوى دعم التحالف العربي بقيادة السعودية. من جهة تريد واشنطن إرضاء المنظمات التي تدعو لوقف الحرب لأسباب إنسانية، لكنها لا تملك حلاً ينهي سبب المأساة الحقيقي وهو استيلاء الحوثيين على اليمن. ومن جهة أخرى يريد بايدن دعم التحالف وتعزيز نفوذ بلاده من دون التورط العسكري مباشرة. والحقيقة أن إدارتي أوباما وترمب السابقتين كانتا مع دعم التحالف وبيعها الأسلحة رغم التصريحات التي توحي بعكس ذلك. وحتى ما هلَّلت له وسائل الإعلام المعادية برفع إدارة بايدن اسم الحوثي من قائمة الإرهاب لتعكس قرار إدارة ترمب، فإنَّ القرار ينسجم مع بحثها عن حل سلمي حيث لا يمكن التفاوض مع الحوثيين إذا كانوا على قائمة الإرهاب. ولا بد من التذكير أن ترمب لم يصنف جماعة الحوثي إرهابية إلا قبل ١٠ أيام من خروجه من الرئاسة.

أما تصريحات واشنطن ودعواتها للسعودية ومصر ودول المنطقة حول تعاملها مع ما تعتبره قضايا حقوقية والمطالبة بالإفراج عن موقوفين، فهو عرف يتكرَّر مع معظم الحكومات الأمريكية، لكنَّها لا تستطيع أن تفرض على هذه الحكومات تغيير قوانينها ولا الإفراج عمن تعتبره يهدد أمنها. وقد تغادر الإدارة الأمريكية الحالية من البيت الأبيض بعد سنوات قبل أن يخرج المحكومون في مدد طويلة. لهذا فإنَّ المراهنة على بايدن وإدارته في تغيير الأوضاع أو فرض الضغوط لا تنسجم مع المصالح العليا لهذه الدول المقدمة على مصالح الأفراد. كما أن تسويق مفهوم الوصاية والإملاء هو جزء من دعاية القوى العاجزة. الدول العربية تعرف أن المصالح طريق من مسارين. والولايات المتحدة كدولة في الأخير تحكم مصالحها مع دول المنطقة، وإلا لن تجد عندها اهتماماً بقضاياها أو شكاواها.

مجلس الشيوخ الأمريكي يحاكم ترامب بشأن أحداث الكابيتول

وكالة فرانس برس :

بعد عام على تمرير مجلس النواب قرار عزله الأول، يجد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب نفسه محور محاكمة ثانية غير مسبوقة تبدأ الثلاثاء في مجلس الشيوخ الذي سيتعيّن على أعضائه تحديد إن كان قد حرّض بالفعل على هجوم دام استهدف مقرّ الكابيتول.

وسيختبر أعضاء مجلس الشيوخ سابقة مثيرة للجدل عندما يجتمعون لاتّخاذ قرار بشأن عزل رئيس لم يعد في منصبه، ولا يزال يشكّل مركز ثقل في حزبه ولو من دون السلطة التي كان يمنحه إياها البيت الأبيض.

وتتركز إجراءات الأسبوع المقبل على الفوضى التي شهدها السادس من كانون الثاني/يناير عندما اقتحم المئات من أنصار ترامب مقر الكونغرس واصطدموا مع الشرطة محاولين منع انعقاد جلسة رسمية للمصادقة على فوز جو بايدن في الانتخابات.

ووصف التحرّك الذي يعتبره نواب ديموقراطيون محاولة انقلاب على أيدي إرهابيين من الداخل، بأنه أخطر هجوم على الديموقراطية الأمريكية منذ الحرب الأهلية في ستينات القرن التاسع عشر.

وأثار الاعتداء الذعر في أوساط أعضاء الكونغرس، الذين كان المشاركون فيه يستهدفونهم، كما أشعل غضب كثيرين، ما دفع الديموقراطيين لبدء إجراءات عزل ترامب تزامناً مع انقضاء عهده الرئاسي.

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، وجّه مجلس النواب له تهمة "التحريض على التمرّد" ليكون ترامب الرئيس الأمريكي الوحيد الذي يعزل مرّتين.

ولم يسبق أن دين أي رئيس أمريكي من قبل خلال محاكمة لعزله.

ويهدف الديموقراطيون عبر المحاكمة إلى حظر ترامب من تولي أي منصب فدرالي في المستقبل، في حال تمكنّوا من تحقيق هدف إدانته.

وغطّت شبكات الإعلام الأمريكية الهجوم على الكابيتول بالبث المباشر وهناك آلاف الصور والتسجيلات المصوّرة عن الوقائع، بما فيها تلك التي أظهرت بعض المشاركين وهم يصرّون على أن ترامب "يريدنا هنا".

ويشير معارضو ترامب إلى أنه لعب دورا في الهجوم عبر انتهاك قسمه وتحريض أنصاره.

لكن الملياردير الجمهوري وحلفاءه يشددون على أن المحاكمة بحد ذاتها غير دستورية إذ بإمكان مجلس الشيوخ إدانة رئيس في منصبه وإزاحته من السلطة، لكن لا يمكنه القيام بذلك تجاه مواطن عادي.

وستسمح هذه المقاربة لفريق الدفاع عنه وأعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين بتجنّب مهمة الدفاع عن التغريدات والانتقادات اللاذعة الصادرة عن ترامب قبيل أعمال العنف.

وأصرّت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي التي شكّلت فريقا من تسعة ديموقراطيين لإدارة إجراءات العزل وتوجيه التهم لترامب، على ضرورة إجراء المحاكمة، معتبرة أن الفشل في إدانته سيضر بالديموقراطية الأمريكية.

وصرّحت للصحافيين الخميس "سنرى إذا سيكون مجلس الشيوخ مجلس شجاعة أو جبن".

- "برميل متفجرات" -

وستحتاج إدانة ترامب إلى أصوات أكثر من ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ، ما يعني أنه سيتعيّن على ١٧ جمهوريا الانشقاق عن صفوف باقي أعضاء الحزب والانضمام إلى جميع الديموقراطيين البالغ عددهم ٥٠ سناتورا، في سيناريو يبدو مستبعدا في الوقت الراهن.

لكن بينما لا يزال ترامب يحتفظ بدعم قوي من قاعدته الانتخابية إلا أن الهجوم قد يكون خفض مستوى شعبيته، وهو أمر لا يصب في مصلحة الرئيس السابق البالغ ٧٤ عاما والذي تروق له فكرة الترشّح مجددا للرئاسة في ٢٠٢٤.

ولا ينوي الديموقراطيون الذين يديرون إجراءات عملية العزل الالتزام بالنظريات القانونية فحسب خلال الجلسة. وتكشف مذكرة تلخّص مرافعاتهم النبرة التي سيلجؤون إليها، إذ اتّهموا ترامب بـ"تحضير برميل متفجرات وإشعال عود ثقاب ومن ثم البحث عن الفائدة الشخصية من الفوضى التي أعقبت ذلك".

كما أشاروا إلى نيّتهم استخدام العديد من تصريحات ترامب العلنية ضده، بما فيها الخطاب الذي أدلى به في السادس من كانون الثاني/يناير قبيل الاعتداء أمام حشد من أنصاره قرب البيت الأبيض حيث دعاهم إلى "إظهار قوّتهم".

وقال ترامب حينها "لن تستعيدوا بلدنا قط إذا كنتم ضعفاء"، داعيا إياهم إلى "القتال بشراسة".

وأما محامو الدفاع عنه فركّزوا في بيانهم على نقطتين هما أن المحاكمة "صورية" إذ لا يمكن إزاحة ترامب من منصب لم يعد فيه، وأن الهدف من خطابه كان التشكيك في نتائج الانتخابات بينما لا تندرج تصريحاته في السادس من كانون الثاني/يناير إلا في إطار حرية التعبير التي يحميها الدستور.

ولا يزال من الواجب تحديد ملامح المحاكمة، التي ستحتاج إلى موافقة غالبية أعضاء مجلس الشيوخ.

وبينما لم يشر الديموقراطيون إلى ماهية الأدلة التي سيستخدمونها أو الشهود الذين سيستدعونهم، على غرار ضباط شرطة الكابيتول، رفض فريق الرئيس السابق دعوتهم لترامب للإدلاء بشهادته.

وتشير تقارير إعلامية إلى أن الديموقراطيين لا يفكّرون في إصدار مذكرة استدعاء بحقه لإجباره على الحضور.

من جهتهم، لا يرغب الجمهوريون الذين يبدو أنهم منقسمون حيال مستقبل الحزب، بمناقشة مسألة المحاكمة المثيرة للجدل طويلا.

كما أن العديد من الديموقراطيين يفضّلون طي الصفحة سريعا لإفساح المجال أمام الكونغرس لإقرار مقترحات لبايدن تحظى بأولوية على غرار خطة إنقاذ اقتصادي ضخمة لمواجهة تداعيات كوفيد-١٩.

مدعون وموالون ومنشقون

أبرز الشخصيات في محاكمة ترمب بمجلس الشيوخ

وكالة فرانس برس :

المتّهم: دونالد ترمب مجددا. لكن عددا من الشخصيات الأساسية في الإجراءات المرتقبة في مجلس الشيوخ تبدّلت هذه المرّة عن تلك التي سلّطت عليها الأضواء في آخر محاولة لعزل الرئيس السابق.

كما أن التهم مختلفة هذه المرة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ أطلق مجلس النواب إجراءات عزل ترمب بتهمتي استغلال السلطة وعرقلة عمل الكونغرس، لكنه يحاكم الآن بتهمة "التحريض على التمرّد" على خلفية دوره في الهجوم الدامي على مبنى الكابيتول الشهر الماضي.

في ما يأتي لمحة عن بعض الشخصيات التي يتوقّع بأن تلعب أدوارا رئيسية في الجلسة المتلفزة المرتقبة الثلاثاء:

المدّعون

كلّفت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي مجموعة متنوعة من تسعة مشرفين على العزل لتولي القضية -- جميعهم نواب ديموقراطيون ومحامون هم غير الأعضاء السبعة الذين أشرفوا على محاكمة ترمب في المجلس عام ٢٠٢٠.

يقودهم جايمي راسكين، وهو متخصص في الدستور بدأ وضع مسوّدة نص العزل بعد وقت قصير من اقتحام مجموعة متمرّدة الكابيتول في السادس من كانون الثاني/يناير.

ويتولّى النائب المتحدّر من ماريلاند أكبر قضية في مسيرته المهنية في وقت يعيش حالة حداد على نجله تومي الذي انتحر عشية رأس السنة.

وقل راسكين لشبكة "سي إن إن" الشهر الماضي "لن أخسر ابني في نهاية ٢٠٢٠ وبلدي وجمهوريتي في ٢٠٢١".

ومن بين أبرز المشرفين أيضا على الإجراءات ستيسي بلاسكيت (٥٤ عاما)، وهي سوداء البشرة وأم لخمسة أبناء متحدرة من جزر العذراء الأمريكية.

وبصفتها من بين أعضاء الهيئة الناخبة من أرض أمريكية وراء البحار، لا تحظى بلاسكيت بميّزة التصويت في مجلس النواب وبالتالي لا يمكنها التصويت لصالح عزل ترمب. لكنها أعربت عن تشرّفها بأن يتم اختيارها للمساعدة في القضية ضد الرئيس الذي قالت إنه قام بـ"محاولة انقلاب".

الموالون

لن يكتفي أعضاء مجلس الشيوخ المئة بلعب دور المحلّفين في محاكمة ترمب، إذ كانوا شهودا وضحايا في مسرح الحدث: مقر الكابيتول.

لكن لا يزال لدى ترمب العديد من الموالين، بمن فيهم السناتور المحافظ جوش هاولي عن ميزوري، الذي يتطلّع إلى الرئاسة مستقبلا، والسناتور تيد كروز، الذي كان محاميا دستوريا من تكساس. ويذكر أن السناتورين يدافعان منذ الآن بشدة عن ترمب.

وكانا بين مجموعة صغيرة من أعضاء مجلس الشيوخ الذين صوّتوا ضد المصادقة على نتائج الانتخابات في عدة ولايات محددة، حتى بعد الهجوم على الكابيتول. ويحذّران حاليا مما وصفها كروز بأنها محاولة "حاقدة" لإدانة رئيس غادر منصبه.

تشمل المجموعة أيضا السناتور راند بول الذي اتّهم الديموقراطيين بأنهم باتوا يعانون من "اختلال عقلي من شدّة كرههم لترمب".

والأسبوع الماضي، ضغط بول (طبيب العيون السابق البالغ ٥٨ عاما) من أجل التصويت على إلغاء المحاكمة على اعتبار أنها غير دستورية. وفشلت محاولته لكن لم ينضم إلا خمسة جمهوريين إلى تصويت الديموقراطيين لصالح المضي قدما بها، في نتيجة تنبّئ بما سيكون الوضع عليه الثلاثاء.

المنشقّون المحتملون

على اعتبار أن إدانة ترمب تستدعي تصويت ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ لصالحها، فسيتعيّن على ١٧ جمهوريا الانشقاق عن صفوف الحزب والانضمام إلى جميع الأعضاء الديموقراطيين ليتحقق ذلك.

يستبعد بأن يتم الوصول إلى هذه العتبة، لكن السناتور ميت رومني صوّت لصالح الإدانة قبل عام بينما قال بات تومي عن ولاية بنسلفانيا علنا إن ترمب "ارتكب مخالفات تستدعي العزل" عبر تحريضه على أعمال العنف التي وقعت.

ويبقى السؤال: هل سينجحون في كسب تأييد المشككين؟ تتّخذ كل من المعتدلتين ليزا موركوسكي وسوزان كولينز موقفا محايدا بينما نُقل عن زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل، الذي لا يزال يحظى بنفوذ واسع في أوساط كتلته، قوله في إحدى الجلسات المغلقة إنه يفكّر في التصويت لصالح إدانة ترمب.

القاضي

يمنح الدستور كبير قضاة المحكمة العليا عادة سلطة ترؤس محاكمة لعزل رئيس في منصبه. لكن نظرا إلى أن ترمب لم يعد في المنصب، اعتذر كبير القضاة جون روبرتس الذي ترأس جلسة ٢٠٢٠.

يترك ذلك السناتور باتريك ليهي (٨٠ عاما)، الذي يعد عضو حزب الأغلبية الذي قضى أطول مدة في المجلس وبالتالي يعد بمثابة رئيسه الموقت، ليتولى المهمة.

ويعد الوضع شائكا بالنسبة للنائب الليبرالي الذي يقوم أيضا بدور محلّف وسط قلق بشأن حالته الصحية إذ شعر بإعياء ونقل إلى المستشفى بعد ساعات فقط على تنصيبه رئيسا للمجلس في ٢٦ كانون الثاني/يناير.

ويذكر أن ليهي شخص دمث مهووس بأفلام "باتمان" حتى أنه ظهر عدة مرّات بأدوار صغيرة فيها، كما أنه مصور هاوٍ.

وهاجمه ترمب خلال تجمّع عام ٢٠١٨ متهما إياه بالإكثار من تناول المشروبات الكحولية. وقلل ليهي من أهمية التصريحات حينها واصفا إياها بأنها مجرّد "هراء كاذب" ومشيرا إلى أن لا فكرة لديه عن السبب الذي دفع ترمب للاعتقاد بأنه كثير الشرب.

← مـــرصد الـــــرؤى والقضـــايـــا الدولـــــية

هلال خاشان:

أحجية دبي.. بين الدعارة والاقتصاد الغامض

جيوبوليتيكال فيوتشرز:

يُخيّل إلى زوار دبي، من الانطباع الأول، أنهم على وشك الدخول إلى مدينة إسلامية صارمة مع قواعد سلوك حازمة.

ويتم تحذيرهم من أشياء مثل الاحتضان في الأماكن العامة أو استخدام لغة بذيئة أو تناول الطعام في الأماكن العامة خلال شهر رمضان.

ومع ذلك، لا يستغرق الأمر وقتًا طويلا حتى يدركون أن هذه المحظورات هي مجرد قشرة. وفي الواقع، يمكن للناس في دبي فعل ما يحلو لهم طالما لم يتم القبض عليهم.

وكما هو الحال في معظم المجتمعات العربية التقليدية، ففي دبي الوصم بالعار هو الأداة الأساسية لفرض الامتثال للأعراف الاجتماعية.

وبالتالي، تمثل دبي مفارقة بأكثر من طريقة، فهي تقدم نفسها كاقتصاد فريد وحديث وسريع التطور.

وأدخل الشيخ "راشد بن سعيد آل مكتوم"، الذي حكم الإمارة من عام ١٩٥٨ حتى وفاته عام ١٩٩٠، سياسات اقتصادية ليبرالية.

لكنه أرسى أيضا الأساس لسياسة أمن الدولة القصوى للحفاظ على القانون والنظام ومنع ظهور جماعات المعارضة، ولا سيما الحركات الإسلامية.

وتتجلى مفارقة دبي أيضا في مشكلة الدعارة المتفشية في المدينة.

وكان الشيخ "راشد" مبتكرا، لكنه كان أيضا واقعيا، وكان يعلم أنه لا يستطيع القضاء على الدعارة، وبدلا من ذلك احتواها وتساهل معها.

ومع مرور الوقت، أصبحت المشكلة أكثر تعقيدا وانتشارا، خاصة وأن الإمارة بدأت عملية تنمية شاملة بعد الطفرة النفطية في منتصف السبعينيات.

وكانت رؤية الشيخ قاصرة" فقد فشل في التنبؤ بالجوانب غير المرغوبة للتحديث التي تعرفها الإمارة اليوم.

ولم يشجع خلفاؤه الدعارة والإتجار بالبشر والمعاملات التجارية المشبوهة، لكنهم لم يحاولوا القضاء عليها أيضا. ولقد أصبحت هذه التجارة غير المشروعة عاملا رئيسيا في حداثة دبي وصعودها المبهم.

الديموغرافيا

ويبلغ عدد سكان إمارة دبي، إحدى الإمارات الـ ٧ التي تتألف منها دولة الإمارات العربية المتحدة، ٣,٣ مليون نسمة، منهم ١٢٪ فقط، أو ما يقرب من ٤٠٠ ألف، من المواطنين، وفقا للأرقام الحكومية.

وبالرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية حول العرق بين المواطنين، إلا أن هناك أقلية عرقية إيرانية كبيرة.

ومن مجموع السكان، يشكل جنوب آسيا نحو ٦٠٪، والمغتربون الإيرانيون نحو ١٥٪، والغربيون ذوو الأجور المرتفعة نحو ٥٪، والبقية هم في الغالب فلسطينيون ومصريون ولبنانيون.

ويبلغ الدخل الاسمي للفرد في دبي نحو ٣١ ألف دولار، بالرغم من أن هذا الرقم هو انعكاس ضعيف للوضع الاقتصادي لمعظم الذين يعيشون هناك.

ويتلقى مئات الآلاف من العمال الآسيويين متوسط راتب شهري يبلغ نحو ١٥٠ دولارا، في حين أن دخل الفرد للسكان المحليين أعلى بكثير من المتوسط الاسمي.

ويعد الوجود الكبير للعمال من شبه القارة الهندية نتيجة لإعلان دبي محمية بريطانية عام ١٨٩٢.

وأدار البريطانيون دبي من "المقيمية" في "بوشهر" الإيرانية، والتي كانت تابعة للهند البريطانية، وقد سمحوا للهنود بإدارة الخدمة المدنية والتجارة والمصارف في دبي.

وبعد أعوام، توافد العمال الهنود إلى دبي بعد اكتشاف النفط عام ١٩٦٠.

وكانت دبي أيضا مركزا للتجارة مع إيران منذ أوائل القرن الـ ١٩، وأقام العديد من الأثرياء الإيرانيين إقامة دائمة هناك. وتبلغ الاستثمارات الإيرانية في دبي حاليا ٢٠٠ مليار دولار.

الركائز الاقتصادية

ويرتكز اقتصاد دبي على ٣ ركائز رئيسية، وهي ميناء "جبل علي"، والسياحة، والنقل الجوي.

وتم افتتاح ميناء "جبل علي" عام ١٩٧٩، وهو تاسع أكبر ميناء في العالم، ويضم مجمعا صناعيا ضخما ينتج سلعا تتراوح من الألمنيوم إلى مجموعة واسعة من المواد الغذائية والمنتجات الاستهلاكية الأخرى. وهو أكبر مصدر للإيرادات في دبي، حيث يوفر ٥٣ مليار دولار سنويا، أو نحو ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويعد الميناء أيضا جزءا رئيسيا من جهود الإمارات لتصبح قوة بحرية.

وتريد الإمارات حماية أسبقية مينائها الرئيسي من المنافسين المحتملين في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، الأمر الذي يتطلب ضمان الوصول إلى الممرات البحرية المؤدية إلى ميناء "جبل علي"، بما في ذلك مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس.

وهكذا، قامت الإمارات ببناء قواعد عسكرية في ميناء "عصب" بإريتريا وميناء "بربرة" في جمهورية أرض الصومال، كما انضمت إلى التحالف الذي تقوده السعودية في الحرب الأهلية اليمنية عام ٢٠١٥ للمساعدة في تأمين ساحل بحر العرب وجزيرة سقطرى وميناء عدن ذو الموقع الستراتيجي.

ودعمت الإمارات انقلاب "عبدالفتاح السيسي" على "محمد مرسي" بعد أن وعدت قطر بإنشاء منطقة صناعية في منطقة قناة السويس، وهو ما اعتبرته أبوظبي تهديدا مباشرا لميناء جبل علي.

والسياحة هي مصدر رئيسي آخر للدخل، حيث زار أكثر من ١٦ مليون شخص دبي في عام ٢٠١٨.

ومع ذلك، تأتي معظم الإيرادات المرتبطة بالسياحة في دبي من الدعارة وغسيل الأموال والتهريب والإتجار بالبشر.

ويتم استثمار المكاسب الاقتصادية من هذه الأنشطة في العقارات والبناء والبنية التحتية السياحية.

وبالرغم من أن دبي لا تتسامح كثيرا مع حرية التعبير، وتضطهد بلا هوادة النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، إلا أنها تسمح باستمرار الدعارة بلا هوادة أيضا.

وبوجود أكثر من ٣٠ ألف عاهرة أجنبية، أُطلق على دبي لقب "سدوم وعمورة" (مدينة في العهد القديم خسف الله بها الأرض جراء ارتكاب أهلها الموبقات).

وقبل بضعة أعوام، أشار رجل دين سعودي أيضا إلى دبي باسم "مدينة الخطيئة"، قبل أن تضغط عليه الحكومة للتراجع عن تصريحه.

وتتمتع دبي ببنية تحتية متطورة تدعم صناعة الدعارة، والتي يدعمها السياح والمغتربين والسكان المحليين على حد سواء.

وعلى عكس أي مكان آخر في الخليج، من المعروف أن دبي تصدر بسرعة التأشيرات السياحية، وهو ما تستغله شركات الإتجار بالبشر لتجنيد الشابات.

وعند الوصول، يتم منحهن تصاريح عمل في مهن وهمية وإجبارهن على العمل في مجال الجنس.

وكمركز دولي لغسيل الأموال، ساهم هذا في ازدهار البناء والتوسع في البنية التحتية.

ولا يوجد دليل على أن الحكومة تسعى بالفعل لغسيل الأموال" ومع ذلك، ما هو مؤكد أنه ليس لديها سياسة صارمة لمكافحة غسيل الأموال مقارنة بمعظم البلدان الأخرى، خاصة في الغرب، وهو إغفال يدعو إلى الفساد والأنشطة التجارية المشبوهة.

واتهمت منظمة الشفافية الدولية الإمارات بغض الطرف عن المعاملات التجارية غير القانونية، قائلة إنها "معرضة بشكل لا يصدق لغسيل الأموال".

وتعد دبي أيضا مركزا إقليميا لتجارة الآثار غير المشروعة.

وقام المهربون الدوليون في دبي بشراء القطع الأثرية التي سرقها تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا، وانتهى بها الأمر معروضة في المتاحف الغربية.

ويعتمد اقتصاد دبي أيضا على تجارة المخدرات الدولية. ويتم تهريب ما يقرب من ٤ مليارات دولار من الهيروين من أفغانستان إلى دبي سنويا.

ووفقا للاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين، قامت الابنة الكبرى للرئيس الأنجولي السابق "خوسيه إدواردو دوس سانتوس" مؤخرا، بتهريب ملايين الدولارات المملوكة للدولة الغنية بالماس والنفط إلى دبي، حيث تقيم الآن.

تاريخ من الإتجار بالبشر

وفي عام ٢٠١٦، أنشأت حكومة دبي "وزارة السعادة"، وهي خطوة أثارت الدهشة بالنظر إلى حجم انتهاكات حقوق الإنسان هناك.

وفي الواقع، لم تبذل الحكومة جهودا مخلصة للتعامل مع قضية الدعارة، والعبودية المغلفة المنتشرة على نطاق واسع، وظروف العمال، الذين يتعين على الكثير منهم دفع راتب العام الأول بالكامل للكفيل، ويعملون في ظروف مزرية ٧ أيام في الأسبوع، ويعيشون في مساكن قذرة.

وينتحر عاملان هنديان على الأقل كل أسبوع، ومن المحتمل أن يكون هناك العديد من محاولات الانتحار التي لم يتم الإبلاغ عنها.

وكانت الدعارة صامدة بشكل خاص في دبي، وتسببت في خسائر بشرية كبيرة.

وفي عام ١٩٣٦، حاول الشيخ "سعيد بن مكتوم" معالجتها بإكراه البغايا على الزواج أو مغادرة الإمارة.

وأمر خليفته الشيخ "راشد" بترحيل جميع البغايا، لكن هذا خلق مشكلة سيولة، حيث قمن بسحب مدخراتهن من البنوك" ما أجبره على إعادة التفكير في قراره.

وفي عام ٢٠١٩، تعاملت اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر مع ٢٣ حالة فقط من حالات الإتجار بالبشر، وقدمت الدعم الإنساني لـ ٤١ ضحية، وحاكمت ٦٧ متّجرا، جميعها تعود لأجانب.

واعترف الرئيس السابق لشرطة دبي "ضاحي خلفان"، بأن الدعارة والكحول آفة موجودة.

وفي عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٥، أدخلت الإمارات قوانين تهدف إلى الظهور أمام الدول الغربية بأنها حريصة على مكافحة الإتجار بالبشر.

لكن جهودها كانت جوفاء. وفي الواقع، تفتقر دبي إلى الإرادة لمعالجة المشكلة بصدق.

مستقبل غامض

وبالرغم من بريقها وجاذبيتها للأجانب، إلا أن دبي مدينة سطحية تتكون من أبنية شاهقة فارغة ليس لها طابع وطني أو ديني أو ثقافي مميز.

وهي تواجه منافسة شديدة من دول مجلس التعاون الخليجي التي تريد تنويع اقتصاداتها مع انخفاض أسعار النفط، ويعد مشروع "نيوم" في السعودية مثالا رئيسيا على ذلك.

ولقد تسببت جائحة "كوفيد-١٩" في خسائر فادحة في اقتصاد دبي، وأدت، من بين أمور أخرى، إلى تأجيل معرض "إكسبو ٢٠٢٠". وكذلك تضرر قطاعا السياحة والسفر الجوي بشدة.

وفي عام ٢٠١٩، ساهم القطاعان بنحو ٣٥ مليار دولار في اقتصاد الإمارة، أو ٤٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي.

ويتجاوز الدين الخارجي لدبي ١٦٠ مليار دولار، أو أكثر من ١٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومن غير الواضح ما إذا كانت أبوظبي الغنية بالنفط ستنقذها كما فعلت عام ٢٠٠٨ بقرض قيمته ٢٠ مليار دولار.

وفي الواقع، ربما لم تعد ناطحات السحاب الشاهقة قادرة على حجب المسار الاقتصادي غير المستدام.

* ترجمة وتحرير: الخليج الجديد

صلاح الدين الجورشي:

العالم العربي يدخل حقبة جديدة

العربي الجديد:

منذ أن دخل جو بايدن البيت الأبيض والعالم أخذ يتنفس تدريجيا، رغم كل ما يقال عن السياسات الدولية، وأنها محكومة بآليات وموازين قوى، إلا أن ذلك رغم أهميته لا يقلل من تأثير الأفراد وأمزجتهم وأفكارهم وطموحاتهم وحساباتهم الصغيرة على الأوضاع، وأحيانا على العالم إذا كان هؤلاء يحكمون في دول كبرى. لقد تنفس العالم الصعداء بخروج ترامب من لعبة السياسة، لأنه رفض احترام قواعد التعامل العقلاني مع العالم ومع الطبيعة، وظن بكونه الأقدر على إعادة صياغة الحياة البشرية وترتيب المنظومة العالمية بالقوة والعنجهية.

فجأة، أخذت الملفات الملغومة والمعقدة تنحل الواحد تلو الآخر. عادت الأسرة الخليجية إلى الالتفاف من جديد حول خيمتها السابقة، فتفتحت الحدود، وتعانق الخصوم، وعاد كل سفير إلى سفارته، وتوقفت طبول الحرب، وبدأ سلام جديد.

ما إن استلم وزير الخارجية الأمريكي مكتبه بوقت وجيز، حتى بدأ الوضع ينفرج داخل ليبيا، ويحصل ما كان مستبعدا وقوعه من قبل. تم انتخاب قيادة جديدة لتنظيم البيت الداخلي الليبي خلال عشرة شهور، تتوج بتنظم انتخابات رئاسية وتشريعية في شهر كانون الأول/ ديسمبر القادم. وبدل أن يغضب الخاسرون ويعلنوا التمرد على النتائج، حصل العكس تماما، حيث تقبلوا جميع النتائج التي أسفر عنها اجتماع جنيف، وتم تزكيتها من كل الأطراف التي كانت تتخاطب بلغة الطائرات والدبابات، وإذا بها تكبت أحقادها السابقة، وتبدي استعدادا لطي الصفحات المؤلمة، رغم استمرار التحديات والصعوبات وثقل التركة.

على صعيد آخر، تم الشروع في تفكيك اللغم الكبير الذي كاد أن ينفجر في قلب الشرق الأوسط قبل أسابيع قليلة من نهاية عهدة دونالد ترامب. إنه اللغم الإيراني المشتعل والمعقد الذي كانت تستعمله إسرائيل بخبث من أجل ابتزاز الجميع، وهو لغم متعدد الرؤوس، من بينها المأساة اليمنية التي طالت كثيرا وأعادت البلد إلى ستين عاما خلت، حيث بلغت ذروتها ولم يعد بالإمكان التغافل عنها وعدم التحرك لإطفاء الحريق. لهذا السبب وصل المبعوث الأممي الخاص باليمن، مارتن غريفيث، إلى طهران" لإجراء مباحثات مع كبار المسؤولين الإيرانيين بشأن معالجة الوضع في اليمن.

ما كان ليحصل ذلك لولا شروع الخارجية الأمريكية في فتح ثلاثة ملفات متشابكة: ملف العلاقات السعودية اليمنية بما في ذلك مسألة تعليق بيع الأسلحة لكل من الرياض وأبو ظبي، ويتعلق الملف الثاني برفع جماعة الحوثي من قائمة الإرهاب بعد أن تسببت تلك القائمة في تدمير اليمن وسقوطه في أخطر مأساة تصيب شعبا في هذا الظرف، وأخيرا إعلان الإدارة الأمريكية عن استعدادها لإعادة الحوار مع الإيرانيين حول الملف النووي، بعد أن قلبت الإدارة السابقة الطاولة وألغت مسارا طويلا بجرة قلم. تحركت جميع هذه الملفات ضمن حزمة واحدة، ووجدت تفاعلا سريعا من قبل الجميع الذين كانوا من قبل على أتم الاستعداد لخوض الحروب في كل مكان، وإنفاق الثروات الطائلة دفاعا عن النفس ومحاولة إسقاط الخصم بالضربة القاضية، فإذا بيد عاقلة وهادئة تحيط برقابهم، وتمسح فوق رؤوسهم، وتشعرهم بأن الطريق قد تغير، وأن العالم سيسلك وجهة مختلفة. هكذا تدار السياسة الدولية.

أمام هذه المتغيرات، أصبح من الضروري أن يتحسس الجميع أقدامهم، وأن يعيدوا حساباتهم العاجلة والآجلة، وأن يفكروا معا في الاختيارات البديلة التي من شأنها أن تعيد توازنهم الستراتيجي، وتمكنهم من إعادة رؤوسهم إلى موقعها السليم، وأن يحموا مصالحهم من جديد" فبقاء الحال من المحال. وبعد أن كانت الإدارة الأمريكية السابقة تعتبر أن تحقيق أهدافها يتم من خلال إشعال الحرائق، وخلق الفتن بين الأشقاء، وإثارة الشكوك فيما بينهم من أجل ابتزازهم، حلت إدارة أخرى تعتقد بأن المصالح نفسها يمكن أن يتم الحصول عليها وحمايتها بطرق أخرى وبكلفة أقل، دون اللجوء إلى تهديد السلم العالمي أو الإقليمي، أو تحويل أمريكا إلى غول يخشاه الجميع.

المهم الآن، أن تسعى الدول العربية نحو الحيلولة دون الانتكاس إلى الخلف والعودة بسرعة إلى أجواء التوترات وتشغيل المؤامرات. الجميع في حاجة إلى هدنة، والجميع في حاجة إلى مراجعة الذات. إن شعوب المنطقة ملت أجواء الحرب، وتعبت من حالات الاحتقان، وأصبحت تنتظر بفارغ الصبر أن ترى بصيصا من الأمل، وأن تفرح عندما تلمس ملامح مشاريع جديدة تنجز على الأرض لصالح الشعوب والأوطان، بعد أن خنقها دخان النيران التي تصاعدت ألسنتها في السماء بفضل الأموال الضخمة التي احترقت وذهبت سدى.

محمد قواص:

الاغتيال.. وصمت الكبار!

سكاي نيوز عربية:

اعتبر حزب الله أنه حدث استغلال سياسي وإعلامي لجريمة اغتيال لقمان سليم. واحتشد جيش الحزب الإلكتروني يتهم إسرائيل والصهيونية والأمريكيين. بأنهم وراء الجريمة بهدف إثارة الفتنة. وفي الحالين لم يدن الحزب الجريمة ولم يستنكرها ولم يكلف نفسه عناء التبرؤ من دم القتيل.

لا يريد الحزب رد التهمة عنه. نجل أمينه العام كان الأصدق في التغريد "لا أسف"، قبل أن تُسحب التغريدة ويعتبرها جمهور الحزب توقيعا علنيا من أعلى المستويات وأمر عمليات. لم يكن قتل لقمان الأعزل من أي سلاح يحتاج إلى "عملية معقدة" (وفق روايات أمنية) وإلى إخراج هوليودي يترك في ساحة الجريمة رسائل المجرم. لكن القاتل أراد للعامة أن تعرف أنه القاتل.

وقائع القتل السياسي الحديثة (حتى لا نتحدث عما قبلها) بدأت عام ٢٠٠٤. كلها ارتبطت بحزب الله وجُلها أُلصقت بـ "العدو الصهيوني الغادر". وحين قُتل رفيق الحريري في فبراير ٢٠١٥ لم يأت على بال أحد أن يكون حزب الله مذنبا وتركز الاتهام على النظام السوري في دمشق. بيد أن الحزب عمل منذ اللحظة الأولى على تحضير جمهوره كما خصومه لما أفرجت عنه التحقيقات في الداخل والخارج عن تورطه المباشر في الجريمة.

ذهب سعد الحريري إلى الأمين العام للحزب يفاتحه في أمر ما توصلت له التحقيقات اللبنانية المعتمدة على داتا الاتصالات من أدلة على تورط أعضاء في الحزب بجريمة اغتيال والده. كان يقود هذه التحقيقات ضابط لبناني شاب هو النقيب وسام الحسن. وكان الحريري يأمل من خلال هذا الكشف إلى التوصل إلى تسوية تجرّم المنفذين وتبرئ الحزب فيتوقف الانهيار وتتبلسم الجراح ويعاد ترميم ما تصدع. بعدها قتل وسام الحسن (اكتوبر ٢٠١٢).

في أحد أفلام المافيا يؤخذ الفتى بكاريزما الزعيم المافياوي فيسأله: هل تُفضل أن يحبك الناس أم أن يخافوا منك؟ يجيب ذلك الزعيم بثقة الحكماء: من يحبني يخونني ومن يخاف مني يخاف أن يخونني.

اغتيال لقمان سليم دليل آخر على أن الناس التي تعرف سطوة حزب الله وقدراته العالية على الفتك لم تخف ولم ترتعب، وأن الراحل تمسك بالعيش في قلب "الضاحية"، وداخل بيئة حزب الله وجمهوره ليس بعيدا عن قيادته ومقر زعيمه. كان مؤمنا بمجتمعه الصغير وبحق هذا المجتمع في الانتماء الكامل إلى

مجتمع البلد الكبير. وإذا ما تقصّد حزب الله عدم إدانة القتل فذلك لحرصه على رعاية القاتل حتى لو كان "العدو الصهيوني الغاشم".

حوّل حزب الله لبنان إلى منبراً معاديا للعرب والخليج خدمة لأجندة الحاكم في طهران. ابتعد أصدقاء لبنان ومموليه عن البلد وتركوه حرداً. فيما العواصم الكبرى التي تتوالى في إدراج الحزب على لوائح الإرهاب تتخبط فيما بينها في سبل التعامل مع الحزب ومع بلد يحكمه هذا الحزب. غير أن أهل البلد ليس لهم إلا هذا البلد، ولا ترف لديهم للحرد منه والتبرؤ من ترابه.

يملك محبو لبنان في الجوار القريب والبعيد أن يتركوه لمصيره، وكان لقمان سليم يملك أن يغادر حيَّه وبيروته ولبنانه، لكنه لم يفعل لأن فيه مصيره.

في بداية الحراك الشعبي في سوريا، وفي يوليو ٢٠١١ بالذات، توجه سفراء أمريكا وبريطانيا وفرنسا للمشاركة في تظاهرة للناس في مدينة حماه. لوّح الأمر بموقف دولي داعم لثورة السوريين تعبر عنه عواصم كبرى. كانت تلك العلامة متعجلة أو زائفة، ذلك أن حسابات الكبار رسمت سيناريوهات شيطانية تتحمل مباشرة مسؤولية الكارثة الإنسانية في هذا البلد. في لبنان أيضا آمن تيار واسع من اللبنانيين بدعم المجتمع الدولي، وسواء في خروج الناس في "١٤ آذار" ٢٠٠٥ أو في ذلك في "١٧ تشرين" ٢٠١٩ وما بينهما، فإنهم أظهروا، بمناطقهم وطوائفهم وتياراتهم، تمسكهم بالدفاع عن بلد حديث، حيث الاحتكام لقضاء وقوانين، وحيث السلاح شرعي في يد الدولة، وحيث الفساد جريمة وليس أسلوب عيش وحكم.

أتحفنا المجتمع الدولي بركاكة سياساته وجوف بياناته واهتزاز مقارباته. ألم تكتشف المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الرئيس رفيق الحريري أن الجريمة عمل فردي؟ ألم يراقب العالم القريب والبعيد سقوط مدينة بيروت في "٧ أيار " الشهير (٢٠٠٨) دون أي رد فعل يذكر؟ ألم تبارك مبادرة فرنسا الأخيرة رجحان كفة حزب الله فيما حلفاؤها، بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة، تعتبره إرهابيا؟ ثم أليس مشبوها أمر غياب تقارير دولية عن حقيقة انفجار مرفأ بيروت الذي كاد يسبب إبادة عاصمة متوسطية وهي جريمة لطالما سعى الحزب للتنصل منها؟

من قتل لقمان سليم كان يقرأ كل ذلك ويعرف أن جريمة جديدة لن تختلف عن سابقاتها وأن تغريدة "لا أسف" تحظى بصمت الكبار البليد.

يبقى أن أهل البلد يقولون "يا وحدنا" إلى أن تبيح لعبة الأمم إنقاذ لبنان من مصيره القاتم. كان لقمان يقوِّل "صديقته الشريرة" لعلها ترد عنه شر القتلة المطلق، فلم تفعل.

في فضائل النظام اللامركزي

*شيرزاد اليزيدي

من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإمارات العربية المتحدة في قلب المنطقة، لطالما قدمت التجارب الاتحادية واللامركزية قصص النجاح والازدهار والتنمية والتطور.

لكن مع ذلك، مازالت الثقافة السياسية البالية في منطقتنا إلى حد كبير تعيش أوهام قداسة الوحدات الدمجية القسرية، والنظام المركزي الفاشل والمترهل، والطعن في نظم وآليات الحكم والإدارة التعددية اللامركزية تحت يافطات اتهامها بإضعاف الوحدات الوطنية والقومية وتكريس النزعات الانفصالية وتوهين الجبهات الداخلية وهكذا دواليك.

والواقع أن اللامركزية هي صيغة متطورة معتمدة في معظم دول العالم المتقدمة، وهي تضمن بداهة التقسيم العادل للسلطات والاختصاصات والموارد دونما تمركز، وبما يضمن تعدد وتنوع المقاربات والرؤى التنموية والنهضوية، وبما يخلق بيئة تنافسية وتكاملية في آن واحد بين مختلف الأقاليم والولايات والمقاطعات أو سمّها ما شئت.

الأمر الذي يسهم، وعلى عكس تلك الاتهامات، في تقوية التماسك الوطني والمجتمعي وتعزيز آفاقه على قاعدة صون التنوع والاعتداد به في إطار الاتحاد والتكامل.

فالنظام اللامركزي تعريفا نظام مرن وديناميي يعتمد لغة المصالح والحقوق لكل الأطراف المنضوية تحته والمتعاقدة وفقه دونما شططٍ أو تخشب، بل وَفقَ منطق المنفعة الملموسة التي يَجنيها الجميعُ والتي تترجم صوابَ وجدوى مردودية المبادئ والقواعد الحقوقية المؤسسة لهذا النوع من نظم التشارك بين قوميات مختلفة كما في سويسرا وبلجيكا مثلا أو ولاياتٍ متنوعة تضم خليطا واسعا من الأقوام والأعراق والثقافات كما في أمريكا التي هي تعريفا أمة مهاجرين أو حتى أقاليم وولايات متجانسة كما الحال في ألمانيا.

والحال أن اللامركزية التي تتعدد أشكالها ونماذجُها من الإدارات المحلية والحكم الذاتي إلى الفيدرالية وصولا إلى الكونفدرالية، تمثل وصفة حل عادلة وحضارية للقضايا القومية والإثنية المعقدة حول العالم وما أكثرها في ربوعنا، وتسهم بداهة في دمقرطة تلك البلدان التي لديها مشكلات داخلية عويصة وتاريخية تتصل بالتعدد القومي والديني والطائفي المجابه بسياسات الإنكار والصهر والقمع.

فمثلا، تشكل الصيغة اللامركزية على رحابة نماذجها حلا منطقيا وعادلا لواحدة من أعقد القضايا في الشرق الأوسط والعالم ككل وهي القضية الكردية إذ تقتسم أربعُ دولٍ (تركيا وإيران والعراق وسوريا) كردستان. وربما لسوء طالع الشعب الكردي مثلت هذه البلدان أعتى الدول المركزية الاستبدادية في المنطقة مع ملاحظة أن العراق قد خرج من هذا التصنيف بعد سقوط النظام البعثي واعتماد الفدرالية في البلاد.

كما إن الصيغة اللامركزية تضمن الحكم الرشيد والشفافية وتقليص الروتين الإداري والتوزيع المنصف للمقدرات والمهام والصلاحيات بما يقطع دابر السلطويات المركزية ونزعاتها المدمرة حتى داخل البلدان المتجانسة.

*سكاى نيوز